Communication - newsletters

2005 -

MARSAD -المرصد

- - - آب -

0

المرصد

(العدد الخامس عشر – آب ٢٠٠٥)

فهرس | صفحة

١. إفتتـــــــاحيّة العدد ٤

٢. مجتمع مدني: ٥ – ٨

- تحرير تأسيس الجمعيّات ٥
- مؤتمر العلمانيّين ٧
- حدّاد محاضراً عن العلمانيّة ٨

٣. حقوق إنسان: ٩ – ١٣

- نشر ثقافة حقوق الإنسان بين الشّباب العربي ٩
- برنامج منظمة العفو لحقوق الإنسان ١١
- قانون عصري للإنتخابات ١٣

٤. شباب: ١٥ – ١٩

- اللقاء الأوّل للحوار الوطني ١٥
- الحد من النّزاعات ١٦
- أعمدة المستقبل ١٨
- اليوم العالمي للشّباب ١٩

٥. بيئة: ٢١ – ٢٣

- اعتصام في ساحة القبيّات ٢١
- ما معنى حزب للبيئة؟ ٢٢
- خطط لوزارة البيئة ٢٣

٦. المرأة: ٢٦ – ٢٩

- مسيرة هيئة مناهضة العنف ضدّ المرأة ٢٦
- لقاءان للشّبكة النّسائيّة ٢٨
- استنكار إبعاد النّساء عن قانون الإنتخاب ٢٩
- اللقاء الوطني للقضاء على التّمييز ضد المرأة ٣٠

٧. تربية: ٣١

- مأساة فتاة فلسطينيّة فاقدة للهويّة ٣١

٨. مخيّمات: ٣٢

- متى تشرق شمس الخدمات على المخيّمات ٣٢

٩. حوار: ٣٤ – ٣٦

- حوار الوساطة بين الدّيانات ٣٤

٩– تطوع: ٣٦ – ٣٩

- شباب فرح العطاء في صور وجبيل ٣٦

١٠– معوّقون: ٣٩ – ٤٠

- معوّقو راشيّا يناقشون الإجحاف ٣٩

١. إفتتـــــــاحيّة

بالرغم من الأحداث التي يشهدها لبنان. فإن شهر آب كان شهر النشاطات الشبابية خاصة والتي تجلت في العديد من المخيمات واللقاءات في مختلف المناطق اللبنانية. ومن بين اللقاءات البارزة : لقاء الشبيبة الأول للحوار الوطني في سيدة مشموشة. و" حوار الوساطة بين الديانات والوقاية من النزاعات" الذي نظم بالتعاون بين الأمم المتحدة والجامعة اللبنانية الأميركية LAU. ثم المخيم الأول لحقوق الإنسان الذي نظمه المعهد الأميركي للتكنولوجيا AUT.

لكن من بين أبرز ما يلفت الانتباه هو الاعتصام في ساحة القبيات للمطالبة بحماية الثروة الحرجية. وهي المرة الأولى التي يتجمع فيها المواطنون للمطالبة بحماية الأشجار وهذا تطور هام في وعي المواطن اللبناني الذي وجد أن الحفاظ على الثروة الحرجية ليس أقل أهمية من المطالبة بالماء والدواء.

وملفت للانتباه أيضاً ما جرى في طرابلس إذ نظمت " الهيئة اللبنانية لمناهضة العنف ضد المرأة" مسيرة خلال يومين من أجل الحرية والسلام والعدل والتضامن والمساواة. وطالبت المسيرة بحق النساء في قوانين العقوبات والعمل والجنسية والأحوال الشخصية، واستحداث قوانين لحماية المرأة من العنف في الأسرة والمجتمع.

والمهم في ذلك أن الحديث عن هذه القضايا خرج من قاعات الاجتماع المغلقة إلى الشارع ومن المؤتمرات والندوات إلى المسيرات المنظمة التي يشارك فيها الأطفال والرجال وقطاعات أخرى من المجتمع.

ظواهر معبرة يشهدها المجتمع اللبناني تحتاج إلى تعميم. فهيئات المجتمع المدني مدعوة إلى استحداث أساليب جديدة في العمل والتعبير وشرح قضاياها أمام الرأي العام وبمشاركته.

ومما يدعو إلى التفاؤل في هذا السياق إلغاء المادة ٩٣/٦٠ التي تحد من تأليف الجمعيات وتخضعها لرقابة مسبقة. علماً بأن القانون ينص على أن: تأليف الجمعية لا يحتاج إلى رخصة ولكنه يلزم إعلام الحكومة بعد تأسيسها.

خطوة بناءة وهامة، ولكنها لا تكفي دور المجتمع المدني نفسه في الاستفادة من ذلك في سبيل مشاركة أوسع وأفضل فيما يختص بشؤون الناس.

٢. مجتمع مدني

"العهد العثماني أنصفها والنظام الأمني ظلمها"، تحرير "تأسيس الجمعيّات" ينقصه وقف مخالفات إداريّة:

يمكن القول ان قانون الجمعيات الذي أصدرته بقايا السلطنة العثمانية، في أواخر أعوامها، وتحديدا في العام ١٩٠٩، كان أفضل بما لا يقاس من القرار ٩٣/٦٠ الذي أصدره، خلافا للدستور، النظام اللبناني السابق الذي سقط في ١٤ آذار.

فالقانون العثماني كان، ولا يزال، يسمح للمواطنين بتأسيس الجمعيات من دون الحصول على إذن مسبق أو على ترخيص من قبل السلطات، لكن قرار السلطة، التي كانت تتحضر لتصير أمنية، اشترط في بداية التسعينات موافقة مجلس الوزراء المسبقة قبل حصول أي جمعية سياسية على العلم والخبر من وزارة الداخلية، فأرجع حرية العمل السياسي والأهلي أكثر من مئة سنة الى الوراء.

إلغاء القرار ٩٣/٦٠ تقدّم جيد على الصعيد السياسي والقانوني "لكنه لم يقدّم جديدا الى المواطن اللبناني لأن القرار الملغى لم يكن ملزما كونه لم ينشر في الجريدة الرسمية، وهو مخالف، أصلا، للدستور اللبناني الذي ينصّ على أن تأليف الجمعيات، على أنواعها، لا يخضع لأي ترخيص أو طلب من وزارة الداخلية"، على قول الخبير القانوني النائب غسان مخيبر.

فالمادة ٢ من قانون الجمعيات تنص على أن" تأليف الجمعية لا يحتاج إلى الرخصة في أول الأمر لكنه يلزم في كل حال بمقتضى المادة السادسة إعلام الحكومة بها بعد تأسيسها". وبالتالي فإن الجمعية تنشأ بناء على التقاء مشيئة مؤسسيها على إنشائها وليس بناء على قرار سياسي من مجلس الوزراء.

يؤكد مخيبر على أن "القرار الذي خالف الدستور في السابق كان تدبيرا يحصر تأسيس الجمعيات السياسية والأحزاب بقرار يصدر عن مجلس الوزراء على أن تخضع لقانون ١٩٠٩، وهو باطل دستوريا".

حتى أن تسمية "الجمعيات السياسية" مخالفة للدستور، على قول مخيبر، إذ ليس في القانون اللبناني أي وجود لنوع خاص من الجمعيات يسمى: سياسية، و"يستحيل إيجاد مثل هذا التعريف الخاص بالجمعيات، هي هرطقة قانونية وحسب".

جمعية "عدل" للدفاع عن حقوق الإنسان، التي يرأسها مخيبر، هي صورة مصغرة عما كانت تعانيه الجمعيات في المرحلة المنقضية. إذ رفضت حين تأسست تقديم أوراقها إلى مجلس الوزراء، وقدمت أوراقها إلى وزارة العدل. صدّق مجلس شورى الدولة على هذه الأصول، يقول مخيبر، وكان بذلك يرفض ممارسات وزارة الداخلية. رفضت الوزارة استلام

أوراقها على اعتبارها جمعية سياسية خاضعة لقرار يصدر عن مجلس الوزراء، فأصر المؤسسون على إيداع أوراقهم بواسطة مباشر من وزارة العدل. كسبت "عدل" الطعن في مجلس شورى الدولة، وظلت في حالة حرب ضد الوزارة، التي تخالف القانون منذ العام ١٩٩٢. وما زالت وزارة الداخلية، حتى اليوم، ترفض تنفيذ قرار مجلس شورى الدولة الصادر بتاريخ الثامن عشر من تشرين الثاني ٢٠٠٣ في دعوى "عدل" ضد الدولة المقدم في العام ١٩٩٦.

إذا كل الأحزاب وما يسمى بالجمعيات السياسية ما زالت خاضعة لقانون الـ١٩٠٩، الذي يرى مخيبر أنه "جيد وليبرالي لكن يشكو من عاهة ليست في النص بل في المخالفات العديدة من قبل وزارة الداخلية لجميع أحكامه". وفي معرض تعداد المخالفات، التي يسميها مخيبر "أخطاء شائعة"، يحكي عن مخالفة القانون من خلال" فرض حضور مندوب عن وزارة الداخلية اجتماعات الجمعيات العمومية وفرض تحديد عدد أعضاء الهيئة الإدارية، فرض نموذج تنظيمي اصبح شبه إلزامي " ... وغيرها من المخالفات التي يعددها في كتيب بعنوان "إنشاء وادارة الجمعيات الخاضعة لقانون ١٩٠٩"، وفيه سلسلة شروح للقانون والمخالفات التي يتعرض لها .

يرى مخيبر، الذي يخوض حملة مستمرة في هذا الموضوع منذ العام ١٩٩٢ وكان آخر فصولها ما أدلى به في جلسة الثقة حول هذا القانون، القرار الذي ألغاه مجلس الوزراء لم يكن موجودا بالنسبة له "كمواطن وكخبير قانوني"، لأن المخالفات كانت تطبقها الأجهزة في وزارة الداخلية من دون سند قانوني. ويرى مخيبر أن الحل ما زال غير مكتمل لأن المخالفات المذكورة لم تتوقف بعد. كما لو أنها تحولت إلى فعل يومي أو سياسة لا يشعر موظفو الداخلية، أثناء تأديتها، أنهم يقومون بمخالفة، لطول ما استمروا في المخالفة المنظمة من دون حسيب أو رقيب.

المستفيد مباشرة من إلغاء القرار هو كل حزب أو جمعية تصفها وزارة الداخلية بـ"الجمعيات السياسية"، في وصف مخالف للدستور. لأن "الحزب مثله مثل أي جمعية أهلية أو بيئية تتأسس بموجب بيان إعلام وليس بترخيص من سلطة مجلس الوزراء"، يقول مخيبر، الذي يرى أن القرار يجب أن "يستكمل بحسن تطبيق قانون الـ ١٩٠٩ ووقف المخالفت الإدارية اليومية التي لم تتوقف حتى اليوم". وهو يقترح لذلك إصدار مذكرات إدارية لجميع الموظفين توضح لهم "كيفية تطبيق قانون الـ ١٩٠٩ وسوف نطرح هذا الموضوع في لجنة حقوق الإنسان النيابية"، التي يشغل مخيبر منصب المقرر فيها.

البلد ١٠ آب ٢٠٠٥

مؤتمر العلمانيين في آذار ٢٠٠٦ ,"المجتمع المدني" أنهى ورشة العلمانيّة الشّاملة:

لا تشبه ورشة عمل تيار المجتمع المدني هذه المرة سابقاتها. الكثافة الملحوظة للمشاركين، تنوّعهم الطائفي والإجتماعي والغنى الثقافي للنقاشات بينهم جعلت من "العلمانية الشاملة" عنواناً مناسباً للورشة التي نظمها التيار بالتعاون مع "اللجنة التحضيرية لمؤتمر العلمانيين" يومي السبت والأحد في مدرسة ما جرجس في بكفيا. عشرات من الشباب لبوّا الدعوة لمناقشة مفهوم العلمانية ونموذجها اللبناني، واجتمعوا في عاصمة المتن ليتدارسوا الطرق والوسائل الممكن إتباعها من أجل تحقيق "العلمانية الشاملة الحيادية".

في اليوم الأوّل ألقى مارك فرحة، أستاذ تاريخ في جامعة هارفرد محاضرة تحدّث فيها عن الأسباب والظروف التاريخية لنشوء العلمنة في أوروبا وأميركا، معتبراً أن لبنان يشكل البلد الأكثر قابلية بين الدول العربية للعلمنة "لأنّ فيه شكلاً من أشكال العلمانية في القوانين والمجتمع". وتناول فرحة تجارب فردية في العالم العربي سعت لفصل الدين عن الدولة معرفاً العلمانية بـــ"عدم التمييز على أساس الهوية الدينية". ثم ناقش المشاركون في مجموعات عمل، المفاهيم الرائجة عن العلمانية والأشكال المقترحة لتطبيقها في المجتمع اللبناني، وعرضوا اقتراحاتهم لتكون مادة جديدة للحوار.

وفي اليوم الثاني، قدّم المطران حدّاد مداخلة أكد فيها على ضرورة توحيد جهود العلمانيين اللبنانيين، "كي يكون لهم تأثير في الحياة السياسية والاجتماعية". وحدّد آذار ٢٠٠٦ موعداً لانعقاد "مؤتمر العلمانيين"، وقال أن التحضيرات مستمرة من خلال اجتماعات ولقاءات اللجان المكلفة في بيروت والمناطق. واعتبر أنّ "العلمانية الحيادية الإيجابية الشاملة"، تعني استقلالية الدولة والمجتمع ومؤسساتهما وقضاياهما وسلطاتهما عن الدين، "استقلالية لا استقلال ولا محاربة ولا تجاهل بل حياد إيجابي تجاه الأديان يحترم جميع الأديان ويفسح المجال للتعاون والتفاعل بين قيم المجتمع الإنسانية والقيم الدينية". وميّز حدّاد بين علمنة النظام وعلمنة المجتمع ودعا لتجاوز الفهم البدائي للدين والتعامل معه بوعي بعيداً عن التطرّف، "فالدين يجب أن يكون له قيمته الذاتية المستقلة عن المجتمع، ويجب الانفتاح على الحوار الديني بعيداً عن البدع". وطالب باستبدال التعليم الديني بمادة الثقافة الدينية، واعتبر أنّ وجود الأحزاب الدينية في الدولة العلمانية "مقبول بشرط عدم ممارستها لأي تمييز، وعلينا أن نحترم التعددية الثقافية".

البلد ١ آب ٢٠٠٥

حدّاد محاضراً عن العلمانية الشاملة، "*ليست ضد الدين بل لتحريره*":

حاضر المطران غريغوار حداد في باحة مدرسة دار الحكمة (الداودية) في بلدة عبيه في قضاء عاليه، ضمن "اسبوع الثقافة والفنون عبيه ٢٠٠٥" في ندوة وحوار مفتوح عن "العلمانية الشاملة" في حضور نائب رئيس "منظمة التأهيل الدولي" خالد المهتار، رئيس "جمعية احياء تراث عبيه" نديم حمزة، وممثلين للجمعيات الاهلية وفاعليات روحية وثقافية وحشد من المهتمين.

بعد النشيد الوطني، وتقديم للزميل بسام القنطار، قال المطران حداد ان "العلمانية متهمة بأنها الحاد وانها ضد الدين والاخلاق. هذه تهمة باطلة، فالعكس هو الصحيح. فاذا تعمقنا في فهم العلمانية على حقيقتها، نجد ا نها ليست ضد الدين، لا بل هي لأجل الدين، ولأجل تحرير الدين من كل الشوائب، فالدين اما ان يكون حرا او لا يكون حرا، واذا لم يكن حرا لا يكون دينا، بل ظواهر دين، يكون نفاقا وكذبا. وثمة كثير من المتدينين في لبنان يظنون انفسهم انهم قادرون على خداع الناس، والناس اصبحوا يعرفونهم حقيقة المعرفة، معنى ذلك، ان الايمان شيء والدين شيء آخر، والتديّن شيء والطائفية شيء آخر".

واضاف: "العلمانية تحرر الدين، وتجعل المجتمع من دون صفة دينية خاصة به، فلا يكون هناك تمييز بين مسلم ومسيحي ومؤمن وغير مؤمن. والعلمانية هي عنصر من عناصر الحرية تجعلنا نؤمن بطريقة فعلية، وليس بطريقة ظاهرية تضمر في باطنها شيئا آخر. والعلمانية من جهة ثانية، تعزز قيم الديموقراطية والعدالة والحرية والاستقلال، معنى ذلك اننا اذا فهمنا العلمانية على حقيقتها، فهي تساعدنا على فهم ومعرفة معنى هذه القيم، ونحدد العلمانية بأنها الاستقلالية بين قيم العالم ومكوناته وقيم الدين ومكوناته، وعلى الانسان ان يطلع على هذه القيم، ليحدد التزاماته الدينية والمجتمعية، وعندما تكون هناك استقلالية بين قيم العالم وقيم الدين، لا يعود ثمة تأثير على الانسان ليكون ملحدا او متدينا، فتكون لديه كل الحرية".

وتابع: "من هنا تأتي العدالة والمساواة، فالعلمانية تؤكد قيمة الانسان الفرد، وهذه مسألة مهمة جدا، لان الانسان هو القيمة المطلقة، الممنوع استخدامه الا لذاته، وعندما نحاول استخدام الانسان لمصلحة زعيم حزب او طائفة او رئيس او لأي هدف كان مهما كان ساميا، هذا يعني ان الانسان ما عاد يتمتع بالقيمة المطلقة، بل اصبح وسيلة واصبح شيئا، اي "شيّؤوا" الانسان. و"تشييء" الانسان يعني ضربه بقيمته الحقيقية، ولذلك، فالعلمانية هي التي تعطي من جديد القيمة لهذا الانسان، وانطلاقا من قيمة هذا الانسان المطلقة، يصبح هناك عدالة ومساواة بين الجميع. وهذه من قيم العلمانية الشاملة التي اذا ما تفهمنا جوهرها يصبح بمقدورنا تحقيق كل القيم التي نسعى اليها".

النهار ٢٣ آب ٢٠٠٥

٣. حقوق إنسان

المخيم الأول لحقوق الإنسان في معهد AUT ,*لنشر ثقافة حقوق الانسان بين الشباب العربي* ":

افتتح امس المخيم الاقليمي الاول لحقوق الانسان، وينظمه معهد الاميركان يونيفرستي للتكنولوجيا (AUT) والمفوضية العليا لحقوق الانسان في الامم المتحدة ومنظمة العفو الدولية والمعهد العربي لحقوق الانسان ويشارك فيه ٤٥ شخصاً من عشر دول عربية بينها لبنان ويستمر اسبوعين.

وحضر حفل الافتتاح في مقر الامم المتحدة في بيروت عدد من المسؤولين والشخصيات المخصصة والعاملة في مجال حقوق الانسان، تقدمهم وزير الشباب والرياضة الدكتور احمد فتفت والنائب غسان مخيبر وممثل وزير الخارجية والمغتربين السفير زيدان الصغير وممثل التيار الوطني الحر ميشال دوشدرافيان وممثل قائد الجيش العقيد تحسين الخطيب وممثل نقيب المحررين كمال فضل الله وعدد من السفراء واعضاء السلك الديبلوماسي وكبار موظفي الامم المتحدة وممثلون لقيادة القوات الدولية في الجنوب، ورؤساء الجامعات ومسؤولوها والجمعيات الاهلية والمنظمات غير الحكومية العاملة في المجال.

تكلم في الحفل المنسقة المحلية للامم المتحدة منى همام ورئيسة معهد (AUT) غادة حنين ومنسق البرنامج الاقليمي لحقوق الانسان في المفوضية نبيل روضة وممثلا المنظمة والمعهد العربي لحقوق الانسان احمد قرعود وابرهيم عبدالله. وقدمت الحفل استاذة حقوق الانسان في معهد (AUT) الدكتورة ايونا صافي.

وعرضت همام لما جاء في تقرير الامين العام للامم المتحدة الاخير مشيرة الى ان احدى فقرات التقرير تربط بين التنمية والامن وحقوق الانسان وتعتبر ان لا وجود لواحد منها من دون كل الحقوق الاخرى.

كما ذكرت ما جاء في تقرير التنمية الانسانية لجهة الدول العربية الذي دلّ على ان الحقوق والحريات في العالم العربي ما زالت ناقصة، خصوصاً حرية الرأي والتعبير.

اما حنين فذكرت ان مصطلحات الكرامة والمساواة والحرية تستعمل كثيراً لكنها فعلياً صعبة المنال والبلوغ على ارض الواقع.

وعن سبب استضافة المعهد للمخيم قالت حنين ان بيروت هي ام الشرائع وكانت اول كلية للحقوق انطلقت منها ويجب ان نحافظ على هذه الميزة ونذكر ابناءنا بها. واضافت ان المعهد يسعى لان ينشئ طلاباً مخططين لغد افضل لكنهم في الوقت عينه انسانيون، اي يفكرون في هذا الغد من مبدأ انساني يبتعد عن التعصب والانغلاق الفكري.

من جهته، شرح قرعود ان فكرة المخيم انطلقت من مخيم آخر نظم العام الماضي لمدة يومين في معهد الاميركان يونيفرستي، وتطورت اليوم لتشمل شباباً من دول عربية عدة معتبراً ان ذلك انجاز وخطوة اولى نحو ترسيخ ثقافة حقوق الانسان في هذه الدول. اذ رأى ان الشباب هم وحدهم قادرون على ارساء هذه الثقافة وتعميمها، فهم الطاقة التي يمكنها ان تقف في وجه القوى والدول الكبيرة التي تريد ان تحد من انتشار هذه الثقافة او انها تتخذ ذرائع عدة كالحرب على الارهاب وغيرها من اجل ان تمرر قوانين واجراءات تحد من عمل الجهات القانونية العالمية وتحركاتها (كالمحكمة الجنائية الدولية).

كما عرض عبدالله لنشاط المعهد العربي لحقوق الانسان في لبنان والعالم العربي. وتمنى ان يكون المخيم نموذجاً ناجحاً لمخيمات اخرى تعنى بحقوق الانسان وتعميم ثقافتها.

كما ناشد المعنيين والمهتمين في هذا المجال ان يلتفوا حول المعهد الذي يلقى محاصرة وتضييقات وان يحافظوا على هذه المؤسسة العريقة في الذود عن الانسان وحقوقه.

اما روضة فاعتبر ان المخيم خطوة شجاعة نحو ارساء ثقافة حقوق الانسان في العالم العربي وان يخفف النزاعات الناتجة عن الفقر والتفرقة التي لا تزال حاضرة في العالم العربي.

كما اشار الى ان المخيم سيفتح الفرصة امام الشباب المشاركين لكي يعبروا عن آرائهم بحرية من خلال ندوات مفتوحة.

وكان منظمو المخيم انتقوا الشباب المشاركين من بين ٢٠٠ آخرين تقدموا بطلب للمشاركة فيه، علماً انهم ينتسبون الى قطاعات رسمية وخاصة عدة، خصوصاً من المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال حقوق الانسان والمرأة والطفل.

وسيتابع المشاركون ندوات ومحاضرات لمدة ١٤ يوماً عن حقوق الانسان في العالم العربي تلقيها مجموعة من المتخصصين في المجال من دول عربية عدة ومنظمات اقليمية ودولية.

وتقول المشاركة رندى خياط ان هدف مشاركتها اكتساب مهارات في كيفية تطبيق مفاهيم حقوق الانسان على ارض الواقع. وتعتبر ان هناك عادات وتقاليد لا تزال تقف امام تطبيق هذه الحقوق ذاكرة على سبيل المثال توارث عادة التفوّق الذكوري في المجتمع مما يجعل تطبيق حقوق المرأة وحمايتها من العنف امراً صعباً في ظل هذه العادات المتوارثة.

من ناحية اخرى، تبدو المشاركة زينة نعوس اكثر حرصاً على اكتساب معرفة في مسائل اللاجئين وكيفية الذود عنهم في نص شرعة حقوق الانسان. وتتحدث عن تجربتها في مساعدة اللاجئين العراقيين الى لبنان، اذ تبيّن ان اطفال الاخيرين كانوا يعانون خوفاً دائماً ويحتاجون الى تأهيل لازالة خوفهم.

من جهتها تقول المشاركة المحامية والناشطة في الهيئة اللبنانية لمناهضة العنف ضد المرأة جنان عواد ان لبنان صادق على اتفاق القضاء على كل اشكال التمييز ضد المرأة لكن واقعياً لا تزال الاحكام الموجهة ضد الرجل مخففة. اذ ان جرائم الشرف تعامل على انها

جنحة وليست جريمة مما يعني انها ضمنياً تفتح الباب امام مزيد من العنف الذكوري ضد المرأة. كما ان لبنان تحفظ عن المادة ١٦ من الاتفاق التي تعنى بتنظيم الاسرة (الزواج والطلاق...)، اذ ان الموضوع على علاقة برجال الدين وبالطوائف والاديان، اي ان قضايا حراك الافراد داخل المجتمع وحريتهم في تنظيم حياتهم محددة ومضيّق عليها.

النهار ٩ آب ٢٠٠٥

برنامج منظمة العفو لحقوق الإنسان في لبنان , تجاوزته البرامج الانتخابية ولم تلتزمه الحكومة:

أصدرت منظمة العفو الدولية في غمرة التحضير للانتخابات النيابية برنامجا او خطة عمل لحقوق الانسان اعتبرت انها يجب ان تكون في "صميم البرنامج الانتخابي المقترح لكل مرشح وللحكومة المستقبلية". وبعد تشكيل الحكومة اللبنانية السيادية للمرة الاولى لم يتضح الخط الذي ستعتمده في التعامل مع مسألة حقوق الانسان رغم ان القوانين والدستور اللبنانيين يفضيان الى حماية هذه الحقوق في شكل بديهي.

ماذا طلبت منظمة العفو الدولية من اللبنانيين وماذا التزمت الحكومة الجديدة من اجل استعادة اللبنانيين حقوقهم كاملة؟ لا المعتقلون في سوريا نالوا حقهم ولا المعتقلون في اسرائيل ولا قضية السجون والمعتقلات اللبنانية غير الشرعية اسوة بكل الحقوق الاخرى التي تعتبر من الامور البديهية للمواطنين والتي جرى التعامل معها على انها من الكماليات؟

اصلاح القضاء: تحت هذا البند طلبت منظمة العفو الدولية استناداً الى واقعة افتقار القضاء اللبناني الى الاستقلالية:

اولا: ضمان استقلال السلطة القضائية، خصوصا بعدما سلطت الضوء لجنة تقصي الحقائق التابعة للامم المتحدة التي اجرت تحريات حول اغتيال رئيس الوزراء السابق الشهيد رفيق الحريري على افتقار القضاء اللبناني الى الاستقلالية، وايدت هذا الامر ايضا الابحاث التي تجريها منظمات حقوق الانسان الدولية والوطنية (...).

ثانيا: اعادة النظر في المجلس العدلي والمحاكم العسكرية التي قصرت في رأيها عن الوفاء بالمعايير الدولية للمحاكمات العادلة، وذكرت المنظمة في هذا الاطار "ان اختيار القضايا التي احالها مجلس الوزراء على المجلس العدلي للنظر فيها اتسمت بطبيعة تعسفية. كذلك لم يتمكن المجلس العدلي من التحقيق في المزاعم القوية حول ممارسة التعذيب، ويعود ذلك جزئيا على الاقل الى انه لا يتمتع بالولاية القضائية على فترة الاعتقال السابقة للمحاكمة

او الحبس على ذمة التحقيق بما فيه الاستجواب. وبما ان اعضاء المجلس العدلي هم عادة من كبار اعضاء محكمة التمييز فان الوقت الذي يستطيعون تخصيصه لمرافعات المجلس العدلي محدود ويمكن عمليات التأخير الروتينية في عقد الجلسات في المجلس العدلي نتيجة لذلك ان تستمر لسنوات على نحو يقوض الحق في محاكمة عادلة. واعتبرت ان القرارات التي يصدرها المجلس العدلي غير قابلة للاستئناف وتشكل بذلك انتهاكا للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

اما في شأن المحاكم العسكرية فرأت منظمة العفو انها تقصر عن الوفاء بالمعايير الدولية للمحاكمات العادلة، ورغم انشائها اساسا للتعامل مع القضايا المتعلقة بالجيش والافراد العسكريين فقد منحت ولاية واسعة جدا على المدنيين (...) وعلى نقيض المحاكم المدنية فان الاحكام الصادرة عن المحكمة العسكرية لا تتضمن شرحاً كاملاً لحيثيات الحكم. ويقول المحامون اللبنانيون ان طريقة عمل المحكمة العسكرية لا تسمح لهم باداء مهماتهم بصورة صحيحة اضافة الى ان غالبية قضاتها هم من ضباط الجيش الذين لم يتلقوا تدريبا قضائيا وافياً ولا تخضع اجراءات المحكمة العسكرية لمراجع قضائية مستقلة (...). واوصت منظمة العفو الدولة اللبنانية بمراجعة الولاية القضائية للمحاكم العسكرية ونقل اختصاصها في جميع المحاكم المتعلقة بالمدنيين وفي جميع القضايا المتعلقة بانتهاكات حقوق الانسان التي يرتكبها عسكريون الى المحاكم المدنية.

ثالثا: وضع حد للاعتقال بمعزل عن العالم الخارجي والتعذيب وسوء المعاملة، خصوصا ان المادة ٤٠١ من قانون العقوبات اللبناني تمنع ممارسة التعذيب وتنص على تدابير عقابية ضد المسؤولين اللذين يتبين انهم ارتكبوا التعذيب او سوء المعاملة (...) ورغم انضمام لبنان الى اتفاق مناهضة التعذيب سنة ٢٠٠٠ يبدو انه لم تتخذ اجراءات كافية لحماية المعتقلين من التعذيب وسوء المعاملة او للحد من استخدام الاعتقال بمعزل عن العالم الخارجي والذي يسهل ممارسة التعذيب (...). ودعت منظمة العفو الدولية السلطات اللبنانية الى تنفيذ اتفاق مناهضة التعذيب واجراء تحقيق في جميع مزاعم انتزاع الاعترافات تحت وطأة التعذيب. كما لا يجوز اخضاع المعتقلين للاعتقال المطول بمعزل عن العالم الخارجي وينبغي احتجازهم في اماكن معترف بها وفي اوضاع انسانية، كما يتعين على السلطات اللبنانية تنفيذ المرسوم الرئاسي ٨٨٠٠ وضمان السماح للجنة الدولية للصليب الاحمر بالدخول فورا ودون قيود الى جميع السجون اللبنانية بما فيها تلك التي تديرها وزارة الدفاع.

رابعا: وضع حد للتمييز وحماية حقوق النساء والفئات المهمشة بمن فيهن العاملات المنزليات المهاجرات. وفي ما يخص النساء لاحظت اللجنة المعنية بحقوق الانسان عام ١٩٩٧ ان المواد ٤٨٧ و٤٨٩ من قانون العقوبات ٦، الذي يفرض عقوبات على النساء اللواتي تتم ادانتهن بارتكاب الزنا اقسى من تلك التي يفرضها على الرجال (...) واوصت بان يبادر لبنان الى مراجعة قوانينه لا سيما تلك التي تنظم احوال المرأة وحقوقها وواجباتها في الزواج والواجبات المدنية واتخاذ الاجراءات المناسبة للمساواة القانونية والواقعية الكاملة للنساء مع الرجال في جميع جوانب المجتمع.

اما العاملات المنزليات المهاجرات فيواجهن تمييزا متعددا لانهن لا يحملن الجنسية اللبنانية، وبسبب جنسهن وتدني مكانتهن الاقتصادية والقانونية تعمل كثيرات منهن عددا مفرطاً من الساعات ويواجهن القيود على حرية التنقل والاختلاط بالمجتمع ولا يقبضن الأجر الذي يستحقونه كما يواجه عدد غير معروف منهن الاذى الجسدي والجنسي (...) وتوفيت ٥

عاملات اجنبيات على الاقل خلال عام٢٠٠٤ وكشف تشريح ٤ جثث انهن تعرضن لاعتداءات جنسية (...).

خامسا: التمييز ضد اللاجئين الفلسطينيين. اقرت منظمة العفو بجهد السلطات اللبنانية في استضافة مئات الالاف من اللاجئين الفلسطينيين على اراضيها، لكنها اعتبرت ان التمييز ضد اللاجئين الفلسطينيين يتواصل في لبنان وأوصت باتخاذ خطوات وتدابير فاعلة لوضع حد لجميع اشكال التمييز ضد اللاجئين الفلسطينيين وضمان احترام حقوقهم الانسانية وحمايتها.

سادسا: تعليق تنفيذ عقوبة الاعدام. قالت المنظمة ان لبنان يسير بعكس الاتجاه العالمي والاتجاه المحلي لجهة وقف تنفيذ عقوبة الاعدام (...).

سابعا: وضع حد للافلات من العقاب على الانتهاكات والمعتقلون في السجون السورية. ويشير مصطلح الافلات من العقاب الى تقاعس الدولة عن التحقيق في الجرائم المنصوص عليها في القانون الدولي والمقاضاة عليها لجلاء الحقيقة، وقالت المنظمة ان تجربتها حول العالم تشير الى ان ظاهرة الافلات من العقاب هي العامل الاكثر اهمية المؤدي الى استمرار انتهاكات حقوق الانسان. ومن جملة المئات من السجناء السياسيين اللبنانيين الذين احتجزوا كما يبدو طيلة سنوات في سوريا هناك العشرات الذين اعتقلتهم او خطفتهم القوات السورية خلال عملها في لبنان ونقلتهم الى سوريا خارج اي اطار قانوني. وقبض على اخرين او خطفتهم الميليشيات الفلسطينية او اللبنانية خلال الحرب التي دارت رحاها في لبنان وسلمتهم الى السلطات السورية. كما احتجزت مجموعة اخرى من اللبنانيين في سوريا بدون مذكرات اعتقال قضائية . واوصت المنظمة بان يصدق لبنان دون ابطاء على نظام روما الاساسي للمحكمة الجنائية الدولية الذي انشأ محكمة جنائية دولية دائمة تتمتع بالولاية القضائية على الابادة الجماعية والجرائم ضد الانسانية وجرائم الحرب والاتفاق الخاص بالامتيازات والحصانات الممنوحة للمحكمة الجنائية الدولية، وان يدرجه في القانون الوطني اللبناني خصوصا ان ٩٨ دولة صادقت حتى اليوم على نظام روما الاساسي.

النهار ١٦ آب ٢٠٠٥

جمعيّة ديموقراطيّة الإنتخابات تحدّد مبادئ القانون العصري:

رحّبت "الجمعية اللبنانية من اجل ديموقراطية الانتخابات" بانشاء الهيئة الوطنية الخاصة بقانون الانتخاب، واكدت في بيان امس "اهمية عمل الهيئة لجهة اقتراح قانون انتخابي عصري يراعي المبادىء الآتية:

- المساواة بين الناخبين.
- اعتماد الاشكال التي تضمن صحة التمثيل وتراعي بناء المجتمع اللبناني.
- حق الناخب في الاقتراع في مكان اقامته.
- تحديد سقف للانفاق الانتخابي وسبل ضبطه ومكافحة الرشوة الانتخابية.
- تنظيم الاعلام والاعلان الانتخابيين.
- الاقرار بمبادىء الرقابة المحلية والدولية على سير العملية الانتخابية.
- خفض سن الاقتراع الى الثامنة عشرة.
- حق ذوي الحاجة الخاصة في الوصول الى الاقلام والتصويت دون اعاقتهم.
- اعتماد وسائل تقنية حديثة في التصويت والفرز واستعمال اللوائح التي اعدتها سلفا الهيئة المنظمة.
- انشاء هيئة مستقلة للاشراف على سير العملية الانتخابية".

واكدت الجمعية انها ستتولى وفق المبادىء والاسس التي انشئت من اجلها مراقبة عمل الهيئة لضمان اقرار قانون انتخابي عصري ديموقراطي، وانها بالتعاون مع شركائها في التحالف اللبناني لمراقبة الانتخابات، ستنظم ورشة عمل ومؤتمرا يشارك فيهما خبراء وناشطون وممثلون للمجتمع المدني لدرس مشروع قانون انتخابي عصري ستضعه في تصرف الهيئة.

واوضحت انها تعلق امالا كبيرة على هذه الهيئة وتؤكد ثقتها باعضائها، وهي "اذ تضع كل امكاناتها في تصرف الهيئة، تعلن انها ستستمر في توجيه النقد البناء كلما دعت الحاجة".

النهار ١٦ آب ٢٠٠٥

٤. شباب

لقاء الشّبيبة الأوّل للحوار الوطني" في سيدة مشموشة، "*الحريري: تشاركون في وضع أسس المستقبل*":

استضاف مخيم " لقاء الشبيبة الأول للحوار الوطني" الذي ينظمه "التجمع من أجل المستقبل" في دير سيدة مشموشة قضاء جزين النائبة بهية الحريري ورئيس المركز الكاثوليكي للاعلام الاب عبدو أبو كسم في ندوة حوارية مع الشباب المشاركين في المخيم تحت عنوان "دور الشباب في العيش المشترك".

استهل اللقاء بالنشيد الوطني، فكلمة ترحيبية من مدير مدرسة سيدة مشموشة الاب ميشال خوري. تحدثت بعده النائبة الحريري معربة عن سعادتها بان تلتقي شباباً لبنانياً من مختلف المناطق يشاركون في مخيم واحد ويجسدون بلقائهم تلاقي العائلة اللبنانية بمختلف أطيافها. وقالت: "انكم اليوم تشاركون في وضع اسس لبنان المستقبل، المستقبل الذي يجب ان يكون على صورتكم وبناء لارادتكم وانتم الذين شاركتم في انتفاضة الغضب والاستقلال والسيادة، ورفضتم جريمة العصر، جريمة اغتيال الرئيس الشهيد رفيق الحريري التي استهدفت وجودنا وأمننا واستقرارنا ومستقبلنا، ولا نزال نعيش تداعياتها. ويحاول اللبنانيون، كل اللبنانيين، منع هذه الجريمة من بلوغ كامل أهدافها لاعادة لبنان الى زمن كنا نسيناه وقاومناه ودفعنا ثمنه من عمرنا ومن أرواح شبابنا وممتلكاتنا فوق ما يستطيع تحمله اي شعب من الشعوب".

وخلصت الحريري الى القول: "اننا في هذا اللقاء المميز لا نريد ان نضيف الى أدبيات الخطاب السياسي خطاباً جديداً، بل نريد معاً ان نبلور آليات وأنماط ومشاريع حية تؤكد ارادتنا الوطنية الواحدة ونبلور رؤيتنا المشتركة والا نكتفي بلقاء هنا، ومخيم هناك، بل انني أتمنى ألا يتوقف هذا العمل على مدار الساعة صيفاً وشتاء، وان يعم جميع المناطق اللبنانية لتبقى شعلة الشباب حية ومضاءة ومنيرة لتطمئن نفوسنا ولتطمئن روح الشهيد الرئيس رفيق الحريري على لبنان الذي افتداه بروحه، سيبقى لبنان السيد الحر المستقبل".

ثم تحدث الاب عبدو ابو كسم فقال: "علينا ان ننطلق من العيش المشترك لنصل الى العيش الواحد حيث التنوع في الوحدة مهما اختلفت الثقافات والعادات والتقاليد، فتضحي تلك الاختلافات مصدر غنى وثروة". وأضاف: "ان هذا يتطلب وعياً ونضجاً وثقة بالنفس وبالآخر وقبولاً له بكليته، والقبول يستوجب احترام الآخر والاحترام يستوجب محبة الآخر والمحبة لا تعرف ديناً ولا لوناً ولا طائفة ولا مذهباً".

واضاف: "ان العيش المشترك هو حالة ناتجة عن اقتناع راسخ بان لبنان هو وطن الجميع، وطن الرسالة كما قال الراحل الكبير قداسة الحبر الاعظم البابا يوحنا بولس الثاني. وان العيش يجب ان ينطلق من اقتناعات راسخة ترتكز على احترام الغير وقبوله كما هو لا كما اريده، ترتكز على احترام معتقده وعاداته وتقاليده. وان التفاعل مع الآخر هو ضرورة يجب ان تكون راسخة نابعة من اقتناع التلاقي البعيد كل البعد عن المصالح الآنية الضيقة. والعيش المشترك لا يعني الغاء الآخر لا في دينه ولا طريقة عيشه، وانما ابراز النقاط التي تساعد على الانصهار الاجتماعي والثقافي وبالتالي التركيز على البعد الانساني والوطني في عملية العيش المشترك. أما كيف نبدأ؟ فالبداية بالشباب مستقبل هذا الوطن، فعملية التغيير تتطلب شجاعة وتضحيات ومغامرات ووعياً. ومن أجدر من الشباب في ان يحدث هذا التغيير وهذا التحول؟".

وختم بدعوة الشباب الى "اطلاق ثورة العيش المشترك، لا بل ثورة العيش الواحد ليشبكوا أيديهم في سبيل بناء المستقبل الزاهر والغد الافضل".

النهار ٢٠ آب ٢٠٠٥

" السفير" مع أساتذة وطلاب المدرسة الصيفية للحد من النزاعات "*تعلموا أموراً كثيرة .. لكن الأساس مبدأ الحوار على نقاط الإختلاف*":

" لا يستطيع التعليم أن يغير المجتمع إلا إذا كان المجتمع نفسه قابلاً للتغيير"، تلك هي نظرة مديرة معهد تعليم السلام والعدالة في الجامعة اللبنانية الأميركية د. إيرما غصن للمجتمعات العامة.

ومعهد تعليم السلام والعدالة هو الذي أطلق فكرة " المدرسة الصيفية للحدّ من النزاعات" والذي لطالما سعى لتنظيم برامج مماثلة تجمع طلاباً من مختلف الطوائف والجامعات في لبنان، تقول غصن انه تم اختيار ٣٠ طالباً من الجامعات التالية: اللبنانية والأميركية اللبنانية والأميركية والقديس يوسف والبلمند وروح القدس، لكن لم يشارك سوى ٢٦ طالباً وطالبة كان قد تم اختيارهم حسب التنوع الطائفي والإقليمي.

وأشارت إلى أن هدف المدرسة هو تنمية اتجاهات ومهارات الجيل الصاعد ليحكم المجتمع، وان "الطلاب هم ممثلون للزعامة السياسية والاقتصادية للمستقبل".

وعبرت عن دهشتها حين استطاع الطلاب أن يشكلوا وحدة في ما بينهم دون خلق أي نوع من النزاعات السياسية والطائفية، لتؤكد أن ما يجعل لبنان بلداً غنياً هو ميزته في العيش المشترك والوحدة الوطنية.

أما الطلاب فدافعهم عامل وحيد للمشاركة وهو تشوقهم للدخول في عمق موضوع " الحد من النزاعات " الذي اعتبره إميل سلامة (الجامعة اللبنانية كلية الزراعة) من أهم النشاطات، ويعتقد اميل أن كل طالب عليه أن يتعامل بطريقة إيجابية في المستقبل لحل المشاكل وبناء مجتمع سليم.

وتمنت المشاركة الفلسطينية الوحيدة مروى الاحمد (المدارس التقنية في المخيمات الفلسطينية) والتي تعيش في مخيم الرشيدية التركيز في المحاضرات على القضية الفلسطينية، وأكدت حاجتها لهذه الاساليب.

وليست المرة الأولى التي يشارك فيها علي الرز (القديس يوسف كلية العلوم) في ورشات عمل تتناول موضوع النزاعات، لكن المدرسة الصيفية هذه ساعدته على تعلم أشياء كثيرة تتعلق بالعلاقات الدولية.

وتقول صفاء العبدوني (اللبنانية الأميركية) أن هدفها من المشاركة تنمية مهاراتها كونها طالبة في مجال العلاقات الدولية، واستطاعت أن تكتسب من البرنامج: مهارة وأصدقاء وأساتذة وثقافة.

ومنذ اليوم الأول من المدرسة أيقن خالد السبع (الجامعة الأميركية كلية الطب) أن المدرسة ستعلمه الطرق التي تستعمل لحل النزاعات، ورأى أن جميع المشاركين يتمتعون بطاقات كبيرة وقوية يستطيعون من خلالها أن يبنوا مشاريع مشتركة، وأشار إلى النقاش الذي جرى بين الطلاب حول الأمور السياسية والطائفية بيّن اختلافاً في الآراء.

من جهة اخرى، ناقش الطلاب موضوع " تقرير التنمية الانسانية العربية: وضع المنطقة العربية في الاطار الكوني" وحاورهم حوله كل من الاعلامي رامي خوري والسفير السابق كلوفيس مقصود ووزير الاقتصاد السابق جورج قرم، في مبنى الامم المتحدة رياض الصلح.

بداية طالب خوري الUNDP (التي أصدرت هذا التقرير) بأن تنتقل من مرحلة التحليل الى العمل، وقال انه لاحظ تدهور أوضاع الدول العربية، ورأى ان لدى التقرير وجهتي نظر، الاولى إيجابية لأنه وضع المشاكل في إطار منطقي، وسلبية لأنه لم يتناول مواضيع جديدة.

وتطرق قرم الى موضوع التغيير ومبدأ الاصلاح في البلدان العربية واعتبر التقرير مبادرة بحد ذاته ونحن بحاجة الى إرساء التغيير على أرض الواقع. وأضاف: هناك من يرفض التقرير والاحتفاظ بالاصالة، وهناك من عمل بردة فعل على أساس القبول بالتغيير، أي بقبول ما تعرضه علينا الولايات المتحدة الاميركية. ان تقرير التنمية الانسانية العربية أخذ من الامرين معاً. وقد كان نتيجة تفكير عميق لا نتيجة ضغوط غربية وأميركية تحديداً.

وختاماً تحدث مقصود فرأى: "اننا هنا ليس لنناقش مسائل حزبية وانما لإرساء تغيير فعلي. فالمجتمع المدني هو جسر يقف بين التقارير والتغيير". وأضاف: كان هدفنا التعريب لا التعميم وحث المقتدر العربي على تحمل مسؤولية المستضعف وأن نجد جسراً بين السلطات والمجتمعات المدنية.

وختم مؤكداً أننا أردنا من خلال التقرير إثبات أن العرب والمسلمين لا يكرهون وانما هم غاضبون والغضب قد يؤدي الى حوار في مرحلة ما بعكس الارهاب الذي هو رفض لمبدأ الحوار.

السفير ١٩ آب ٢٠٠٥

" أعمدة المستقبل" مئة شاب وشابّة مشروعهم الأوّل زيادة مدخول العائلة:

مهارات قيادية وخفض مصروف وفيديو كليب، تبدو العملية خلطة شبابية بالصوت والصورة.

شباب يمتلك مهارات قيادية يندفع لحل المشكلات الاقتصادية للعائلة فيستخدم الفيديو كليب وسيلة لترشيد العائلة على كيفية خفض مصروفها وزيادة مدخولها... بهدف تحدي التأثير السلبي للركود الاقتصادي.

لكن كيف اجتمع هؤلاء الشباب؟ تأتي الإجابة من مركز التنمية والتخطيط الذي جمع ١٠٠ تلميذ وتلميذة في المرحلة الثانوية في مشروع بعنوان " أعمدة المستقبل" ينشد تمكين الشباب مهارات القيادة في المجتمع.

وكان المركز عقد أمس مؤتمراً صحافياً في مقر نادي الصحافة قوّم خلاله المشروع. ولعل أهم ما أفضى إليه المشروع تأسيس " هيئة الشباب اللبناني للتنمية أو" Lebanese Youth Development Assembly" التي تضم شباباً اختيروا من ضمن المئة تلميذ وتلميذة يتميزون بصفات تؤهلهم لكي يصبحوا قادة في المستقبل.

وتركز المبادرة الأولى للآخرين على حل المشكلات الاقتصادية للعائلة اللبنانية وتأثيرها السلبي على الاقتصاد الوطني من طريق حملة توعية تعتمد من خلالها على وسائل الإعلام، وتحديداً على الصورة التفاعلية في الفيديو كليب، لخفض مصروف العائلة وزيادة مدخولها.

وكان الشباب خططوا لمعالجة المشكلات الاقتصادية، فارتأوا أن " الاقتصاد السليم في الوطن هو الاقتصاد السليم داخل العائلة"، كما رأوا من تأثيرات المشكلات الاقتصادية " البطالة والهجرة والانحراف وخفض نسبة اليد العاملة الشابة في قطاع العمل... وتغيير الهرم الديموغرافي للبلاد من هرم شاب ذي قوة وقدرة على التطور إلى هرم عجوز غير قادر على النمو الاقتصادي.."، فكانت أولى مبادرتهم للمعالجة الاقتصادية ترشيد الميزانية المنزلية... كما نظموا وأساتذتهم حملة انتخابية شكلية بعنوان " بدي كون مسؤول" تدربهم على " كيفية خوض الانتخابات بديموقراطية (وضع برامج انتخابية ، تقبل الآخر واحترام رأيه ووجوده...) وإعداد إنسان مسؤول في الشأن العام" على قول رئيس المركز إلياس عون في المؤتمر.

وأضاف: " زرع المركز بذرة صغيرة بدأت تنمو في جيل طموح لكي تبرز طاقاته وتظهر قدراته الخلاقة وحسه المواطني غير الملوث بما تعبق به الحياة العامة في لبنان حالياً... هدفنا " تحسين نوعية الحياة في لبنان..." وتفتح الهيئة أبوابها أمام الشباب الذين ينشدون التغيير الإيجابي في مجتمعهم ويريدون أن يكونوا فاعلين ومؤثرين في بناء لبنان المستقبل.

وأول المشاريع العملية عرضها أمس عامر دبوس وميليسا مبارك وهو عبارة عن حملة توعية مع وسائل الإعلام حول الميزانية المنزلية بعرض أفكار لتخفيف المصروف وزيادة المدخول.

النهار ٢٦ آب ٢٠٠٥

"اليوم العالمي للشباب" في بيت الأمم المتحدة, فتفت:" مؤتمر لتحديد توجّهات وأطر السياسة الشبابية وتفعيل دور الشباب في المجتمع والحياة العام"ة:

لمناسبة "اليوم العالمي للشباب" عقد امس مؤتمر صحافي بدعوة من مركز الامم المتحدة للاعلام في بيروت وبالتعاون مع وزارة الشباب والرياضة وسائر منظمات ووكالات الامم المتحدة المعتمدة في لبنان برعاية وزير الشباب والرياضة احمد فتفت، في مقر الامم المتحدة في بيروت (الاسكوا). حضره رئيس لجنة الشباب والرياضة البرلمانية النائب ابراهيم كنعان، المدير العام لوزارة الشباب والرياضة زيد خيامي، منسقة انشطة الامم المتحدة في لبنان الدكتورة منى همام، مدير مركز الامم المتحدة الاقليمي للاعلام نجيب فريجي، ممثل

شركة "ساتشي اند ساتشي" و"بيكاسو" ايلي خوري، ممثلة التجمعات الشبابية ليلى سماحة، اضافة الى ممثلين للجمعيات والتنظيمات الشبابية والحزبية في لبنان واعلاميين.

وتلا فريجي كلمة الامين العام للامم المتحدة كوفي أنان التي تحدث فيها عن واقع ومشاكل الشباب في العالم، وقال فيها:" يعيش اكثر من نصف بليون من فئة ما دون الخامسة والعشرين باقل من دولارين في اليوم، وهناك اكثر من ١٠٠ مليون طفل في سن الدراسة غير ملتحقين بالمدارس، وكل يوم، يموت نحو ٣٠٠٠٠ طفل بسبب الفقر، ويصاب ٧٠٠٠ شاب بفيروس نقص المناعة البشرية – الايدز. ولكن كل ذلك يمكن تغييره، اذا عملنا يدا واحدة لتلبية الاهداف الانمائية للألفية. اذ تعهدت البلدان الفقيرة بأن تحسن اسلوبها في الحكم، وان تستثمر في شعوبها عن طريق الرعاية الصحية والتعليم. وتعهدت البلدان الغنية بدعمها، عن طريق المعونات، وتخفيف اعباء الديون، والعدالة في التجارة".

وتلته همام التي قالت: "يعتبر "برنامج العمل العالمي للشباب لسنة ٢٠٠٠ وما بعدها" الذي أقر سنة ١٩٩٥ الوثيقة الدولية الاكثر شمولا في معالجة قضايا الشباب، اذ يوفر المبادىء التوجيهية العملية للعمل الدولي، الاقليمي والوطني لتحسين حالة الشباب، مركزا على اولويات عدة منها: التعليم والعمالة وفرص العمل، الجوع والفقر، الصحة، البيئة، سوء استخدام المخدرات والمشاركة الكاملة والفعالة للشباب في عملية صنع القرار. ومن ابرز اولويات هذه البرامج في الظرف الحالي اكمال ما بدىء به من جهود منذ العام ٢٠٠٠ والذي تم بالشراكة الفعلية مع المجتمع المدني والوزارات المعنية – وتحديدا وزارة الشباب والرياضة – بالبحث الميداني واجراء الدراسات من اجل بلورة رؤية موحدة حول السياسات الشبابية في لبنان".

ثم كانت كلمة ممثلة التجمعات الشبابية الآنسة سماحة التي دعت الى خفض سن الاقتراع الى ١٨ سنة وسن الترشح الى ٢١ "لاننا نريد ان نمثل وان نختار من يمثلنا في الندوة البرلمانية وهذا حق وليس منّة من احد". وأيدت "الغاء الخدمة العسكرية الاجبارية للذكور، لان خدمة الوطن لا تكون عسكرية فقط، وليست حكرا على الرجال دون النساء، وهي خدمة وجب ان تكون اختيارية، يحلو القيام بها طوعا".

وشدد ممثل شركة "ساتشي اند ساتشي" ايلي خوري على دعم برامج المنظمات الشبابية، معلنا مبادرة اعلانية مهمة تساهم في تعبئة الشباب للعب دور في الحياة العامة وجبه الاولويات والتحديات الاقتصادية والاجتماعية والانسانية. ودعا الشباب اللبناني الى المشاركة في حملة للتوعية ضد التدخين والمخدرات.

وفي الختام، القى الوزير فتفت كلمة اكد فيها "ان المشاركة الفاعلة بين الامم المتحدة – والقطاع الخاص ووزارة الشباب والرياضة ستشكل منطلقا لبرامج وطروحات مستقبلية وفاعلة في القطاع الشبابي.

واعلن ان "وزارة الشباب والرياضة بدأت الاعداد بالتعاون مع الجمعيات الشبابية اللبنانية لمؤتمر شبابي تقرر مبدئيا في ٩ –١٠–١١تشرين الثاني ٢٠٠٥ لتحديد توجهات وأطر السياسة الشبابية تحت عنوان "تفعيل دور الشباب في المجتمع والحياة العامة"، وبهاجس اساسي للخروج بمجموعات عمل شبابية تطوعية تلحق بكل وزارة ومؤسسة رسمية بهدف متابعة تطوير وتفعيل السياسة الشبابية في الميادين والصعد كافة. ان شراكة الشباب والقطاع الخاص

تؤهلنا لتفعيل دور المؤسسات الرسمية المحلية والدولية في كل مقاصد عملها، ان هذه الشراكة هي مدخل النجاح من اجل محاربة الفقر والأمية والبطالة والظلم، هذه الآفات التي شكلت دائما مدخلا اساسيا للتطرف والاجرام والارهاب والحروب على جميع اشكالها، ولتكن رسالتنا رسالة تآزر وتعاضد من اجل مستقبل افضل".

البلد ١٢ آب ٢٠٠٥

٥. بيئة

إعتصام في ساحة القبيّات للمطالبة بحماية الثروة الحرجيّة:

نفذت بلديتا القبيات وعندقت ومجلس البيئة والجمعيات الأهلية والكشفية في البلدتين أمس اعتصاماً في ساحة القبيات طالبت فيه بالكشف عن مفتعلي حرائق الغابات وبحماية الثروة الحرجية.

وبعد دقيقة صمت حزناً على الأشجار التي قضت عليها النار، القى رئيس البلدية صبري عبده كلمة جاء فيها: "كلمتي ليست موجهة إلى الدولة والمسؤولين، بل إلى ضمير كل منكم وعنفوانه وكرامته، لأنكم وحدكم مستقبل القبيات وعندقت. منذ آلاف السنين والإنسان ينعم بخيرات هذه البقعة الفريدة بطبيعتها الغنية بتاريخها. الآباء والأجداد جبلوا تربتها بتعب

أيديهم وعرق جبينهم، وكم مرة سقوها بدمائهم الطاهرة الزكية. وشعب القبيات وعندقت حضاري ينعم بمياه عذبة وبأحراج توقر له مناخاً فريداً من نوعه، ومسؤولية الدولة والبلدية ومجلس البيئة أن تحافظ على هذه الاحراج، لكن هذا لا يكفي، فالمسؤولية أيضاً مسؤولية كل مواطن من أبناء القبيات وعندقت لتبقى البلدتان منارة في الحضارة ولؤلؤة جمال على صدر لبنان الأخضر".

بدوره، دعا رئيس بلدية عندقت جان عوض "الجهات المختصة إلى ملاحقة مسببي الحرائق عمداً أو إهمالاً وإحالتهم على القضاء، ومدّ الدفاع المدني بالعتاد الحديث، وتفعيل مهمة مأموري الاحراج وإعطاء البلديات صلاحيات محددة لتنظيفها وحمايتها".

أما رئيس مجلس البيئة في القبيات انطوان ضاهر فطالب القضاء بفتح ملفات الحرائق واجراء مسح للعقارات المتاخمة للغابات واشعار اصحابها خطياً بالمحظورات والممنوعات الواجب عليهم احترامها.

ورفع المعتصمون برقية الى الرؤساء الثلاثة ووزراء الدفاع والداخلية والبيئة والزراعة جاء فيها: "الحرائق تلتهم الاحراج وقلوبنا في القبيات وعندقت تنزف دماً على آلاف الاشجار التي تحترق وتزول. والمأساة تتكرر مع كل صيف ونرفع الصوت وننادي، وتبقى الايدي الآثمة حرة طليقة ولا من يعاقب او يردع. نناشدكم وقد اقسمتم يمين الحفاظ على الوطن وثروته أن تعطوا الاوامر المشددة بالتحري عن الفاعلين وإنزال أقسى العقاب بهم. لبنان الاخضر امانة في أيديكم فحافظوا عليه، وثقة اللبنانيين بكم كبيرة فعسى ألا تخيبوا الظن".

النهار ٢١ آب ٢٠٠٥

ما معنى حزب للبيئة في لبنان ؟ :

عقد "حزب البيئة اللبناني"، في مقره في الحمراء حلقة حوارية بعنوان: "لماذا وما معنى حزب للبيئة في لبنان"؟، حاضر فيها الدكتور نسيم ضاهر ونهاد حشيشو، بحضور عدد من اعضاء الحزب ومهتمين.

بداية، عرض عضو الهيئة التأسيسية للحزب حبيب معلوف ورقة عن الاسباب الموجبة لتأسيس حزب بيئي، فاعتبر "انه من الضروري ان يؤسس حزب بيئي في لبنان، حزب ينطلق من القضية البيئية بكل ابعادها الحياتية، الى كل القضايا الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، من منظار شمولي وكلي، وعابر للطوائف والمناطق والحدود".

واعلن معلوف "ان الهيئة التأسيسية للحزب اودعت وزارة الداخلية والبلديات العلم والخبر تحت رقم ٢٠٠٥/٤/٥٣٥٤ مؤكداً ان "هذا الايداع يعطي الحزب مشروعية العمل في كل الاراضي اللبنانية بغض النظر عن الاجراءات التي تقوم بها السلطات اللبنانية لاحقاً لجهة اصدار مجلس الوزراء مرسوماً بالعلم والخبر".

من جهته، قدم حشيشو مداخلة تضمنت نقد نص الوثيقة التي يطرحها الحزب عن الاسباب الموجبة للتأسيس، فاعتبر "ان الازمة شاملة ومتجسدة في طبيعة النظام وادواته وقواه، لان النظام الطائفي قبل اتفاق الطائف وبعده لا يمنح المواطن الا حرية شتم الواقع وصبّ اللعنات عليه والاستمرار في سيرورة الحياة اليومية الشاقة".

واضاف: "حزب جديد باسم البيئة يعني خوض معركة وطنية شاملة، سياسية واقتصادية واجتماعية. وهذه المعركة يجب ان تكون ذات بعد نضالي شامل تبدأ بإسقاط "تابوهات" الماضي والحاضر، والخروج من الحال الطائفية بالرمز والواقع والممارسة والاهداف هي المحك للحزب التغييري المنشود، والانغماس في ورشة نضالية تبدأ بحق التعبير واعطاء الرأي والاعتراف بالآخر ولا تنتهي مع حماية الطبيعة والمنشآت الانسانية، بل تخترق المكونات السائدة والموروثة في الدولة والمجتمع".

وطرح ضاهر في مداخلته اسئلة عدة منها:"هل من ضرورة لمزيد من الاحزاب في لبنان؟، واستطراداً هل من ضرورة لحزب البيئة، لان هذا الحزب سيصطدم بكل معوقات سائر الاحزاب. اضافة الى تماسه المباشر مع سلوكيات اجتماعية مقبلة من مجتمع ريفي او محافظ مما يوجد حالاً من عدم التفهم والسلبية، المصالح المباشرة لفئة من الرأسماليين وتقاعس الدولة في مضمار المحافظة على البيئة لا بل غض الطرف عن تجاوزات وتغطية انتهاكات".

اضاف: " يؤخذ على احزاب الخضر انها انتاج مديني نخبوي يفهم قضايا الريف من زاويته، ويتعامل تالياً معها من موقع انتقائي غالباً ما يهدد مصالح المزارعين بحرصه على المعايير وتصدره المواجهة مع الانتاج الاستهلاكي".

وختم ضاهر بالتساؤل عن "آلية تحقيق الحزب لطموحه في العمل على مساحة الوطن والقفز فوق الحاجز الطائفي ومتاريسه وسبل التعامل مع الموروث العقدي الثقافي؟ وهل مرده الثقافة البيئية ام الحضور السياسي؟ وماذا عن احتمال الشرذمة الوارد قياساً بسائر التجارب".

وختاماً، جرت مناقشة بين الحضور تمحورت على المهمات الحقيقية المطروحة امام "حزب البيئة".

النهار ٥ آب ٢٠٠٥

توجّهات وخطط مستقبلية لوزارة البيئة قيد النقاش. *"الحكومة الجديدة أمام تحدّي وقف التدهور وكلفته العالية"*:

بين فقرة البيان الوزاري حول البيئة وكلام رئيس مجلس الانماء والاعمار الفضل شلق لـ" السفير" في ٢٠٠٥/٨/٨، تقاطع وتأكيد على الاهتمام بمشكلتي الصرف الصحي والنفايات من جهة، وغياب شبه كامل لأي إشارة حول الاستراتيجيات التي تعتمدها الدولة

(الحكومة) في كل قضايا "التنمية المستدامة"، أي تلك التنمية التي تراعي آثارها وانعكاساتها على البيئة (مياه وهواء وتربة وطاقة) وتضبط النشاط البشري، وتحفظ حقوق الاجيال الآتية من جهة اخرى. ليست مهمة البيان الوزاري ولا اللجنة الوزارية التي كلفت صياغته أن تضع استراتيجية بيئية وتنموية. إنها من مهمات وزارة البيئة عندنا، حسب قانون إنشائها الذي صدر معدلا العام ٢٠٠٢ حاملا الرقم ٤٤٤. كما ان مهمة وضع خطة شاملة لترتيب الاراضي في لبنان كانت على عاتق مجلس الانماء والاعمار حسب قانون تأسيسه العام ١٩٧٧ التي بدأ التحضير لها مؤخراً، بعد تأخير متعمد امتد ٢٨ عاما!

فماذا عند وزارة البيئة من خطط ورؤى وبرامج واستراتيجيات للمرحلة المقبلة؟

مصادر مسؤولة في الوزارة كشفت ل"السفير" أنها في طور إعداد خطة داخلية وتوجهات مستقبلية لا تزال في طور النقاش. تنطلق هذه التوجهات من معطيات ومؤشرات اقتصادية وبيئية خطيرة تؤكد أن نسبة كلفة التدهور البيئي السنوي قد بلغت في لبنان ٣،٤ في المئة من إجمالي الناتج المحلي، وتراجع مرتبة لبنان بالنسبة لمؤشر الاستدامة البيئية الى الدولة ١٢٩ من بين ١٤٦ دولة العام ٢٠٠٥. كما تقدر احدى الدراسات كلفة التدهور البيئي بما يقارب ٥٦٥ مليون دولار أميركي سنوياً، حيث احتل تدهور المياه والهواء المرتبتين الاولى والثانية في الكلفة المذكورة، من دون تقدير للخسائر التي لا تقدر بثمن (كانقراض بعض الانواع) والاضرار التي يتعذر معالجتها مستقبلا...

لمواجهة هذه التحديات، تقترح الوزارة سياسات جديدة تنطلق من خمس ركائز هي: الانماء المتوازن، والتنمية البيئية المستدامة، وتشجيع الاستثمارات المجدية بيئيا، والحماية من خلال الوقاية، وتطبيق مبدأ "الملوث يدفع". وتتحدد دورها في ثلاثة محاور: التشريع والرقابة والتوجيه. كما تقترح استكمال هذه السياسات باستراتيجية ترتكز على عدة محاور أهمها إدماج السياسات البيئية بالسياسات القطاعية الانمائية الاخرى، وتطبيق إدارة بيئية متكاملة توفق بين عناصر البيئة والنشاطات البشرية المختلفة.

لا تشرح خطة الوزارة ما المقصود بتعابير مثل "الانماء المتوازن". هذا التعبير الذي لم يطرح ولم يمارس في لبنان إلا تحت شعار توزيع المساعدات والحصص والمشاريع على المناطق والطوائف بشكل متوازن، والذي لم يعن، مع وزارة البيئة ايضا، إلا محاولة توزيع مساعدات الوزارة على الجمعيات حسب انتمائها المناطقي والطائفي ايضا! وحيث كانت النتيجة غير نامية ولا متوازنة... ولا مجدية طبعا.

أما قضية "تشجيع الاستثمارات المجدية بيئياً"، فلم تترجم عبر سياسات وتوجهات الوزارة في السابق إلا في تفريخ شركات استشارية تجاوز عددها الثلاثين شركة، تدرب جهازها البشري في الوزارة عبر المشاريع الدولية، ثم ترك الوزارة ليؤسس شركات خاصة تلتزم مشاريع الدراسات (من الوزارة نفسها) بأسعار عالية جدا! بدل أن يتم تثبيت وتفريغ الكوادر المدربة في أجهزة الوزارة وتوفير الموارد المالية لمشاريع بيئية حقيقية!

أما مسألة تطبيق " مبدأ الملوث يدفع"، فلا يمكن اعتباره مبدأ استراتيجياً، لا بل يمكن وصفه بالمبدأ التشجيعي على التلويث، حيث يجده المستثمر مخرجاً، لكي يستثمر ويلوث ويربح الكثير ويدفع القليل كتسوية، تماماً كما حصل في بدعة "تسوية مخالفات البناء" الشهيرة التي أدت الى تشويه التنظيم المدني في لبنان، وتهديد السلامة العامة.

ترى وزارة البيئة في خطتها أن نجاح تطبيق الادارة البيئية المتكاملة يبنى على توفير العناصر الادارية الرئيسية التي تتكامل في ما بينها لتحقيق الاستدامة البيئية وهي: التشريعات والتخطيط والموارد (البشرية والمالية والتقنية) والهيكلية الادارية المتجانسة وتوفير المعلومات.

في محور التشريعات، التي يعتبر تطبيقها من أهم الوسائل في الادارة البيئية المتكاملة، ترى الخطة أن مسؤولية التطبيق تقع على عاتق الدولة برمتها، لا على الوزارة وحدها. وبالرغم من اعتراف خطة الوزارة بأهمية التخطيط لاستشراف المستقبل وبضرورة وضع "خطة عمل وطنية بيئية"، على أن تتبنى هذه الخطة جميع إدارات الدولة وتلك التي تمثل القطاعات الاقتصادية... إلا أنها لم تشر كيف ستقنع كل الادارات بها، ولا الى تجربتها معها في المرحلة السابقة.

وبالرغم من كل الاموال التي صرفت على المشاريع والتدريب، تشير الخطة الى نقص في الموارد البشرية المتخصصة، ولا سيما المتخصصين في تشغيل محطات معالجة المياه المبتذلة الموعودة. كما تشير الى نقص في الموارد المالية المحلية، مع إشارتها الى النقص بتلك اللازمة لصيانة معمل الذوق الحراري على سبيل المثال، والنقص في التقنيات مثل تقنيات إعادة التصنيع وتجهيزات قياس نوعية الهواء ومعالجة النفايات الطبية...الخ

في نهاية الخطة يطرح واضعوها أسئلة عدة، يبدو انها موجهة الى الوزير الجديد لكي يحملها بدوره الى مجلس الوزراء. بين هذه الاسئلة : هل يمكن أن تكون البيئة أولوية في بيان الحكومات المتعاقبة وتبقى مشاريع التشريعات البيئية قيد التداول في مجالس الوزراء لسنوات عديدة دون إقرارها وفي غياب أي تبرير؟ هل يمكن للبنان أن يستمر في استنزاف ثرواته الطبيعية حيث ان نسبة كلفة التدهور البيئي من إجمالي الناتج المحلي تفوق معدل نمو إجمالي الناتج المحلي؟ هل يمكن للبنان الاستمرار دون استراتيجية للتنمية المستدامة؟ ما مدى استعداد الحكومة لإحداث وحدات بيئية في الادارات المعنية، وتفعيل الموجود منها، مثل الوحدة البيئية في مجلس الانماء والاعمار؟ وما مدى استعداد الحكومة لتبني مبدأ حماية البيئة من خلال الوقاية من دون تبني منهجية تقييم الاثر البيئي للمشاريع؟...

وكان يمكن أن يضاف الى هذه الاسئلة سؤال إضافي : هل يمكن تحقيق أي من هذه الاهداف والخطط من دون وجود دولة ومواطنية ووزارة قوية ووزير بيئي؟

السفير ١٦ آب ٢٠٠٥

٦. المرأة

مسيرة "هيئة مناهضة العنف ضد المرأة" نحو عالم أكثر تسامحا وقبولا بالتنوع ":

نظمت "الهيئة اللبنانية لمناهضة العنف ضد المرأة" مسيرة يومي الاحد والاثنين الماضيين في طرابلس تحت شعار "خلينا نتضامن سوا من أجل الحرية والسلام والعدل والتضامن والمساواة".

وكان التجمع في اليوم الاول في ساحة المدفع على كورنيش البحر في مدينة الميناء طرابلس، وبدأ بالنشيد الوطني عزفته الفرقة الموسيقية لكشافة المسلم، ثم رحبت نائبة رئيسة الهيئة ومنسقة مركز طرابلس لورا صفير شندر بالحضور وشرحت ولادة فكرة المسيرة العالمية للنساء.

وعددت المطالب العالمية للمسيرة التي تتلخص ببناء عالم خال من الاستغلال والاضطهاد وعدم التسامح نحو عالم يحترم التنوع والحقوق والحريات للجميع وينادي بقيم خمس هي السلام والحرية والتضامن والعدل والمساواة.ثم عرضت المطالب اللبنانية وهي "العمل على تطبيق الاتفاقيات الدولية المبرمة من قبل الدولة اللبنانية وتعديل المواد القانونية المجحفة بحق النساء في قوانين العقوبات والعمل والجنسية والاحوال الشخصية في اتجاه المساواة بين المواطن والمواطنة، اضافة الى استحداث قوانين لحماية المرأة من العنف في الاسرة والمجتمع، وتوفير تكافؤ الفرص لتعزيز مشاركة النساء في القرار الاداري والسياسي والاقتصادي والتشريعي لبناء وطن يحمي الانسانية".

واكدت المحامية دلال سلهب فيها باسم الهيئات النسائية الموحدة "اهمية مشاركة المجتمع المدني في لبنان لمواكبة هذا الحدث الانساني". ولفتت الى "اصرار الحكومات على ابقاء التمييز ضد المرأة خصوصاً في البلدان الاقل نمواً كما ورد في التقرير الثالث للتنمية". ودعت الى "التزام الجميع قضايا الوطن من اجل بناء انسان حر في مجتمع ديموقراطي عادل لتحقيق الامن والمساواة".

وشكر رئيس بلدية الميناء عبد القادر علم الدين في كلمته للهيئة "جهودها في انجاح هذا الحدث العالمي". وقال: "التقينا لنطلق مع الهيئة صرخة لاحترام الآخر على كل المستويات، اذ لا يتكامل المجتمع ولا يتكافل الا اذا حضن الافراد بعضهم في ورشة انماء الانسان واستكمال قدراته ومواهبه واطلاقه حراً في رحاب الوطن والعالم"، مؤكداً "ان مدينة الميناء التي تحتضن هذا الحدث السلمي تعمل جاهدة على ان تبقى منبراً للآراء المتنوعة والرامية الى تطوير المجتمع ورفع شأن الفرد من اجل خدمته والسهر على رعايته".

ثم اطلق اطفال المدينة خمس حمامات ترمز الى السلام، وقدمت صفير علما ابيض وباقة من الورد الابيض لاحد عناصر الكشافة فوضعها في فوهة المدفع الموجود في ساحة التجمع لاعلان دوام السلام في لبنان. وشارك الجميع في المسيرة على وقع طبول الفرقة الكشفية التي تقدمت المسيرة وتبعتها فتيات خمس يلبسن عباءات تراثية ويضعن على صدورهن الشعارات الخمسة. وسار وراءهن اعضاء الهيئة وممثلات للجمعيات الاهلية في طرابلس يتوسطهن رئيس بلدية الميناء علم الدين. وسارت الحشود بمواكبة قوى الامن الداخلي والشرطة.

وشوهدت خمسة مراكب في البحر تحمل كلا منها شعارا من الشعارات الخمس وقام اعضاء الهيئة بمسيرة بحرية في المراكب قبل عودتهم الى ساحة المدفع حيث كان خمسة فنانين يرسمون لوحات تشير الى القيم نفسها.

في اليوم الثاني، دعت الهيئة الى التجمع في شارع رياض الصلح بطرابلس حيث القيت كلمات. بدأ الحفل بالنشيد الوطني الذي عزفته الفرقة الموسيقية لكشافة الجراح، وشكرت صفير في كلمتها جميع من شارك في اليوم الاول من المسيرة كما شكرت دعم بلديتي طرابلس والميناء ورؤساء واعضاء الجمعيات على مشاركتهم في يومي المسيرة وهنأت اللبنانيين بعيد الجيش.

والقت مندوبة المجلس النسائي اللبناني في محافظة الشمال الدكتورة فاطمة بدوي كلمة باسم اعضاء المجلس النسائي اكدت فيها دعم المجلس للمطالب اللبنانية، وشكرت للهيئة جهودها لانجاح هذا الحدث.

فكلمة لرئيس بلدية طرابلس المهندس رشيد جمالي شكر فيها للهيئة جهودها في تفعيل المجتمع الطرابلسي، وقال عن المسيرة انها "حدث دولي يحط رحاله في طرابلس بعدما جاب اوطانا عدة ليحمل الى شعوبها اصرار المرأة على مستوى العالم على ان تكون شريكة في صنع النهوض والرخاء والتقدم". واشار الى "ان الشعارات التي تلتزمها نساء العالم المنضويات في اطار هذا التحرك، تؤكد بعضاً من اهم قيم تراثنا الاسلامي المسيحي".

وعزفت الفرقة الموسيقية لكشافة الجراح لحن السلام وتوجه الجميع برفقة رئيس بلدية الميناء بمسيرة الى الساحة المقابلة لسنترال الميناء حيث زرعت خمس اشجار زيتون بالتعاون مع لجنة رعاية البيئة في الشمال. ورفعت صفير وعلم الدين الستار عن اللوحة التذكارية الرخامية التي نقش عليها: "من اجل الانسانية تضامنا، الهيئة اللبنانية لمناهضة العنف ضد المرأة، بلدية الميناء، لجنة رعاية البيئة، هيئات المجتمع المدني في ١ آب ٢٠٠٥ السلام، الحرية، التضامن، العدل، المساواة".

وعادت المسيرة الى مكان التجمع الرئيسي ليشارك المارة وخصوصا الاطفال والمعوقين الفنانين في رسم اللوحات المعبرة عن رؤيتهم الخاصة لنظرة المرأة الى القيم الانسانية.

النهار ٤ آب ٢٠٠٥

لقاءان للشبكة النسائية في سحمر وحوش الحريمة:

نظمت الشبكة النسائية اللبنانية، لقائين، في بلدة سحمر وحوش الحريمة في البقاع الغربي تحت عنوان " حملة من أجل تعديل قانون العقوبات في المواد التي تخص المرأة ".

افتتحت اللقاء الاول ليلى مروة صلح، معرفة بالشبكة النسائية، تاريخ تأسيسها، الاعضاء والعضوات المنتمين لها. وشرحت رؤية الشبكة، حيث ان المساواة الكاملة تشكل الجوهر الاساسي لهذه الرؤية. كما ركزت على أهمية الحملة في هذا الوقت بالذات، لأن المجلس النيابي بصدد تعديل هذا القانون الذي مر على صدوره ستون عاما. وأكدت على ضرورة تشبيك الجهود والضغط لتحقيق اهداف الحملة، بدءا من الغاء او تعديل المواد المجحفة بحق المرأة في قانون العقوبات، الى تطبيق بنود اتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة، خاصة فيما يتعلق بالمادة " ز"، والغاء جميع الاحكام الجزائية الوطنية التي تشكل تمييزا ضد المرأة، واستحداث قوانين واتخاذ اجراءات لمكافحة العنف الممارس ضد المرأة، وتغيير البنى الذهنية في المجتمع التي تغذي العنف الممارس على المرأة.

وشرحت رولا زعيتر في كلمتها المواد المقترح تعديلها والتي تكرس التمييز ضد المرأة في قانون العقوبات وتتعلق ب:جرائم الشرف، أحكام الزنا، أحكام الاجهاض، البغاء، الاغتصاب واغتصاب الزوجة. كما تطرقت الى الغاء او تعديل هذه القوانين. تناول النقاش ضرورة استحداث قوانين مدنية اختيارية للأحوال الشخصية، ترمي الى تحقيق الديموقراطية ومراعاة حقوق الانسان، تحقيق مبدأ سيادة الدولة، اعتماد التشريعات المدنية لا الدينية. مع احترام الأديان وأخيرا تحقيق المساواة بين المواطنين امام القانون.

ونظمت الشبكة لقاء شبابيا في بلدة حوش الحريمي، تحت نفس العنوان. وبعد تقديم لموضوع تعديل قانون العقوبات حصل نقاش بين الحضور وبرز اكثر من اتجاه بين مؤيد لتعديل شامل للقوانين ومعارض لتعديل القوانين لعلاقتها بالشريعة الاسلامية، تحديدا بأحكام الزنا.

السفير ١٩ آب ٢٠٠٥

التنظيمات النسائيّة تستنكر إبعادها عن قانون الإنتخاب:

استغربت اللجنة المشتركة للمجلس النسائي اللبناني واللقاء الوطني للقضاء على التمييز ضد المرأة واللجنة الأهلية لمتابعة قضايا المرأة، " تهميش تمثيل الهيئات النسائية في هيئة دراسة تعديل قانون الانتخاب، خلافا لما جاء في نص البيان الوزاري، وفي تصريح

رئيس مجلس الوزراء فؤاد السنيورة، حول ضرورة تمثيل اوسع الفئات السياسية والاجتماعية في الاعداد للقانون الانتخابي الجديد" .

جاء ذلك في بيان أصدرته اللجنة اثر اجتماع استثنائي عقدته للتباحث حول تأليف الهيئة، لافتة الى ان " هذا الاستثناء يشكل، مرة جديدة، تغاضيا متعمدا عن اقرار المساواة بين المرأة والرجل في مجال المشاركة في صنع القرار السياسي... وتجاوزا صريحا لما أقره لبنان منذ نحو عشر سنوات، يوم أبرم " الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة " الصادرة عن الأمم المتحدة".

وأسفت اللجنة من " استمرار الدولة في استبعاد الهيئات النسائية عن القرار"، مطالبة " المسؤولين بإعادة النظر ليشمل قرارهم احترام وعودهم المستمرة لتحقيق المساواة بين المواطنين والمواطنات في ممارسة حقهم في بناء الوطن، من خلال تمثيل المظلات النسائية الثلاث في هذه الهيئة".

" وقررت اتخاذ الخطوات العملية الضرورية، على ضوء ما سيقره مجلس الوزراء تجاه مطالبهن المحقة".

السفير ١٨ آب ٢٠٠٥

اللقاء الوطني للقضاء على التمييز ضد المرأة ." *إقتراح لتعديل قانون الجنسيّة*" :

أطلق "اللقاء الوطني للقضاء على التمييز ضد المرأة" الحملة الوطنية لتحقيق المساواة بين الرجل والمرأة من خلال تعديل في قانون الجنسية اللبنانية، وذلك في مؤتمر صحافي عقد في نقابة الصحافة في حضور النقيب محمد بعلبكي وحشد نسائي.

بداية، كلمة لبعلبكي أشار فيها إلى أن نقابة الصحافة كانت محل لقاء الهيئات النسائية في مؤتمرات كثيرة، لمتابعة قضية المرأة. وأكد ضرورة المساواة بين الرجل والمرأة.

وتلته المنسقة العامة للقاء عزة الحر بكلمة أشارت فيها إلى الأهمية الخاصة التي يوليها اللقاء لإطلاق حملته الوطنية حول مسألة أساسية في برنامج عمله الدؤوب منذ بدء مسيرته في العالم ١٩٩٩، اثر إطلاق ملف "مساواة في الحقوق والواجبات".

ثم تلاها عضو مكتب اللقاء الوطني للقضاء على التمييز ضد المرأة سمير دياب الذي اقترح تعديل القانون المتعلق بمساواة المرأة والرجل، من خلال تعديل في قانون الجنسية اللبنانية.

ويستند التعديل إلى المادة ١٥ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان التي تنص على انه "لكل شخص الحق في الجنسية، وعملاً بأحكام المادة السابعة من الدستور اللبناني التي تكرس المساواة بين جميع اللبنانيين والتمتع بالحقوق المدنية والسياسية. ولما كان الفرد هو الغاية الأساسية لتنظيم الرابطة السياسية والقانونية بينه وبين الدولة.

ولما كانت الأسرة تشكل العمود الفقري في المجتمع، ودعامتها الاقتصادية الاجتماعية قائمة على ركيزتيها الرجل والمرأة على حد سواء دون تمييز.

ولما كانت الرابطة الاجتماعية تشكل عاملاً أساسياً من حيث تقوية وتمتين الرابطة القانونية والسياسية، لناحية تنمية الروح الوطنية، ولمجمل عملية البناء والانتماء الوطنيين.

وعملاً بأحكام اتفاق القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة التي أبرمتها الدولة اللبنانية في ٢٤ تموز ١٩٩٦، لا سيما المادة الأولى والمادة الثانية منها".

بناء على ما تقدم رأى اللقاء الآتي:

"**أولاً**: ضرورة إسراع الدولة اللبنانية في رفع التحفظ عن الفقرة الثانية من المادة ٩ من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة التي تنص على أن تمنح الدول الأطراف المرأة حقاً مساوياً للرجل في ما يتعلق بجنسية أطفالها. الأمر الذي يعني السير قدماً نحو تكريس المساواة في النصوص وفي التطبيق، ويضمن الحقوق التشريعية والقانونية دون تمييز بين الجنسين، ويكفل حق الأطفال المولودين من أم لبنانية وأب أجنبي في اكتساب الجنسية اللبنانية أسوة بحق الأطفال المولودين من أب لبناني.

ثانياً: ضرورة إقدام المشرّع اللبناني على وضع قانون الجنسية اللبنانية موضع العناية الفائقة، لتخليصه من الثغرات التي تشوبه، وتحريره من الصياغات الملتبسة التي يصعب تفسيرها أو تطبيقها. كما بات من الضرورة الوطنية معالجة القصور التشريعي في قانون الجنسية اللبنانية، والعمل على تعديله وتحديثه بما يتلاءم والتشريعات الديموقراطية، وإلغاء كل أشكال التمييز الواردة فيه، الأمر الذي يضمن الحقوق والمساواة بين الرجل والمرأة، ويشرع إعطاء الجنسية اللبنانية لأطفال الأم اللبنانية المتزوجة من أجنبي استناداً إلى رابطة الدم أسوة بالرجل، ويبني أسس المواطنية الحقيقية القائمة على تمتين الرابطة القانونية والسياسية بين الفرد والدولة، وعلى المساهمة في تعزيز الرابطة الروحية والاجتماعية، وفي تعزيز الانتماء الوطني".

النهار ٢٥ آب ٢٠٠٥

٧. تربية

مأساة فلسطينيّة متفوّقة فاقدة الهويّة :

عرضت المؤسسة الفلسطينية لحقوق الانسان (شاهد) لمأساة طالبة فلسطينية متفوقه فاقدة الهوية وضعتها برسم المعنيين بالامر، خصوصا الدولة اللبنانية، الانروا، منظمة التحرير الفلسطينية والحكومة الاردنية.

تبدأ قصة معاناة الطالبة ناديا موسى ابو شرخ، منذ انتقال والدها من فلسطين الى العراق ثم الى لبنان العام ١٩٨٣ سرا، في اثناء الحرب ما لم يمكنه من الحصول على اوراق ثبوتية. يرزق أبو موسى بخمسة اطفال من بينهم ناديا، التي ترعرعت في احضان مخيم البداوي، فبذلت قصارى جهدها في الدراسة بكل جد واجتهاد حتى نالت شهادة الثانوية العامة فرع علوم الحياة بنسبة ٩٧ في المئة، إلا أنها اصطدمت بالمشكلة التي يعاني منها ما بين ثلاثة آلاف وخمسة آلاف فلسطيني من فاقدي الهوية، ما منعها من إكمال تعليمها الجامعي، وبالتالي عدم الاعتراف بشخصيتها القانونية مثلها مثل زملائها الذين يعانون المشكلة ذاتها. والمعروف ان مواثيق حقوق الانسان وتحديدا العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية قد نصت في المادة ١٦ من هذا العهد بحق الاعتراف بالشخصية القانونية لكل انسان في أي بلد كان، وهذه المشكلة أدت الى مشاكل أخرى وهي حرمان هذه الفئة من العديد من الحقوق الاجتماعية والصحية والثقافية.

وبرغم أن الانروا بالتنسيق مع الدولة اللبنانية سهلت أمر ناديا وأخرين يعانون ذات المشكلة، باعطائهم بطاقة مدرسية مصدقة من مكتب الانروا في بيروت، إلا أن المعروف لم يكتمل. فناديا رغبت بالتخصص في دار المعلمين في سبلين التابع للانروا، يتخرج منه الطالب بعد سنتين وتؤمن له الانروا وظيفة معلم في احدى مدارسها، إلا أن عدم امتلاكها وثائق تثبت شخصيتها حال دون هذا الامر، وأخذت تدق الابواب الاخرى محاولة الانتساب الى إحدى الجامعات، فواجهتها الضائقة المادية، وأملت بمنحة دراسية تخولها متابعة دراستها، إلا ان معظم المنح التي تقدم للطلاب لا تعطى لهذه الشريحة من الفلسطينين ما يهدد أمل ناديا بمتابعة دراستها، وحرمانها من حقها في التعلم.

يذكر ان الاونروا وعدت الطلاب الناجحين في الثانوية العامة لهذا العام والذين تخطى مجموع علاماتهم ٦٠ في المئة، بإعطائهم منحة مقدمة من الاتحاد الاوروبي قيمتها القصوى خمسة آلاف يورو سنويا لمدة خمس سنوات كحد أقصى، ومن ضمنهم الطلاب غير المسجلين مثل ناديا. وبناء على ما سبق فإن الشروط المطلوبة كلها متوفرة في ناديا، ولكن هل سيتحقق هذا الوعد؟ .

٨. مخيّمات

"متى تشرق شمس الخدمات على سكّان المخيّمات؟ ".١٢ فرنسياً عايشوا أملاً في قلوب الفلسطينيين:

"أبعدوني عام ١٩٤٨. أغلقت باب منزلي. تركت ذكرياتي ووطني هناك. ها أنا في شاتيلا منذ سبعة وخمسين عاما، ما زلت منتظرا سماع صرير قفل منزلي. ها أنا في خريف العمر. مفاتيحي قد صدئت مثلما صدئ مصيرنا. لا أعلم إن كنت سأعود يوما لفتح بوابة منزلي. لا أعلم إن كنت سأرى الزيتون، الذي عشت في أحضانه طفولتي، من جديد. لكن عندي الأمل أن يقوم أحفادي يوما بفتح بوابة منزلنا... هناك... عندنا... في فلسطين".

هذه الكلمات التي تعبّر عن فلسطينيي المخيمات لم تأت على لسان لاجئ فلسطيني عجوز من مخيم شاتيلا، بل خطها رئيس الوفد الفرنسي القادم من مدينة بانيوليه الفرنسية يزيد جبارة. ويزيد هو واحد من الفرنسيين الإثني عشر الذين أنهوا زيارة امتدت لأسبوعين عاشوا خلالها بين العائلات الفلسطينية للتعرف على حياتها في مخيم شاتيلا، أحد المخيمات الفلسطينية الإثني عشر الموجودة على الأراضي اللبنانية.

الزيارة جاءت ضمن برنامج التوأمة الموقع بين مخيم شاتيلا ومدينة بانيوليه الفرنسية، استضافت العائلات الفلسطينية خلالها ثمانية شبان وأربع شابات فرنسيين عاشوا معها في منازلها وتعرفوا الى أدق تفاصيل حياة أبنائها.

عاش الفرنسيون خلال هذين الأسبوعين الحياة اليومية للفلسطينيين في المخيمات: نقلوا غالونات مياه الشرب التي لا تصل الى المنازل، نظفوا المجاري الصحية "المسدودة" أغلب الأحيان، جمعوا النفايات، ناموا إحدى الليالي من دون أن يستحموا بسبب انقطاع المياه، عاشوا الانقطاع المتواصل للكهرباء، شعروا بحرارة الطقس وحرارة الظلم الذي يتعرض له الفلسطينيون في المخيمات... شيء واحد أثلج قلوبهم في ظل هذا المشهد القاسي وهو الأمل الذي لا يموت في قلوب الفلسطينيين، أمل تحسين مستوى حياتهم وأمل العودة يوما ما، الى الوطن...

الناس هنا يعيشون حياتهم يوما بيوم تقول مالي شوم (٢١ سنة، طالبة في كلية التربية) ورغم صعوبة وبدائية هذه الحياة يستمرون بالكفاح. تعتبر مالي ان هذه الزيارة أفادتها كثيرا وغيّرت من نظرتها للفلسطينيين وللقضية الفلسطينية. " يلعب الإعلام دورا كبيرا في تشويه الحقائق وفي تصوير الفلسطينيين على أنهم إرهابيون وانتحاريون، وهذا الأمر ليس صحيحاً وقد لمست هذا شخصياً"، تقول مالي. أما الأطفال الذين قامت بعدة نشاطات ترفيهية معهم فهم

أذكياء وفضوليون الى أقصى الحدود ويملكون طاقات هائلة لكن تنقصهم الإمكانات..."، وطالبت مالي الدولة اللبنانية تحمّل مسؤولياتها تجاه هؤلاء الناس والمساهمة في حل مشاكلهم لكي يتمكنوا من الاستمرار...

الفرنسيون اتفقوا على حجم المعاناة والحرمان في المخيمات الفلسطينية. " كنا نتوقع أن يكون مستوى الحياة متدنيا ولكن ليس بهذا الشكل!"، تشير فوزية بويركا (٢٩ سنة، فرنسية من أصل جزائري) وتدمع عيناها عندما تتكلم عن الحياة الصعبة للأطفال "إن ما يحدث هنا لا إنساني وغير مقبول".

رأى الفرنسيون الحياة على حقيقتها في مخيم شاتيلا من دون كذب أو إعلام موجه. دخلوا الى بيوت الأهالي والى قلوبهم ولم يكتفوا بزيارة مخيم شاتيلا بل جالوا على مخيمات البداوي، الرشيدية، البارد وبرج البراجنة. كما قاموا بزيارة بعض المناطق اللبنانية. صعقهم الفرق بين شوارع " داون تاون" بيروت و" زواريب" مخيم شاتيلا، لكنهم اتفقوا على نقل الصورة التي رأوها الى محيطهم، دون تزييف.

أبو مهاوش، أحد الذين استقبلوا الفرنسيين في منازلهم يقول "عاشوا في منزلنا كأنهم أفراد من الأسرة، ناموا بين أولادي وشعروا أنهم من أهل البيت، كما ساهموا بالمساعدة في الأعمال المنزلية، والمميز فيهم أنهم تعلموا بعض عاداتنا، ولاحظت أن الشبان منهم لا يدخلون الى المنزل إلا بعد التأكد إني في الداخل...".

ويؤكد لادجي تور (٢٢ سنة، موظف) هذا الكلام " نعم شعرت أني في منزلي وبين أفراد أسرتي"، وأعرب عن رغبته بتعلم اللغة العربية كي يستطيع في الزيارة القادمة أن يتواصل بشكل أفضل مع الأهالي وكي يعبّر ل"أبو مهاوش" عن مدى شكره له.

عضو لجنة التوأمة في المخيم ناهد كيلاني اعتبرت أن الزيارة حققت أهدافها "لأن الفرنسيين رأوا حياتنا على حقيقتها"، واعتبرت أنه من المفارقة ألا يشعر الفرنسيون بالخوف من النوم في المخيم بينما يخاف اللبنانيون حتى من زيارتنا...

" الفلسطينيون يعيشون في الكسوف"، بهذه الكلمات ختم الوفد الفرنسي كلامه ل"السفير"، فبيروت هي الشمس والظل والفلسطينيون يعيشون بينهما. لكن الى متى يبقى الفلسطينيون في الظل؟ متى تشرق شمس "الخدمات" عليهم؟ ومتى يهدم هذا الجدار الفاصل من الحرمان؟ تبقى أجوبة هذه الأسئلة برسم الضمائر الحية.

السفير ١٥ آب ٢٠٠٥

٩. حوار

حوار الوساطة بين الديانات والوقاية من النزاعات "التواصل طريق الى السلم في مواجهة *ظلم السياسيين*":

الحوار الذي اداره الزميل كميل منسى في حضور مدير مركز الامم المتحدة للاعلام في لبنان نجيب فريجي وحشد من طلاب الـLAU، ركز على اهمية الحوار بين المسيحيين والمسلمين خصوصا، فيما اجمع المتحدثون على امكان تحويل الدين عاملا لبناء السلم من طريق التواصل واحترام الآخر، فينزع فتيل النزاعات.

في هذا الاطار قال منسى: "كنت اتمنى لو جاء اللقاء على شكل سؤال: هل للدين دور في الوقاية من النزاعات وفي الحد منها؟ السؤال هنا قد يصح اكثر من التأكيد، على الاقل في الاجواء المحسومة التي يعيشها العالم اليوم والتي سرعان ما تحول اي صراع مهما كانت اسبابه الى صراع انبياء ورسل، فنخال السماء في حال فوضى كما هي الحال على الارض. قرأت في الصحف الصادرة الثلثاء الماضي خبرا عن دراسة نشرت في الولايات المتحدة تقول ان الدين يزيد معدل الاعمار بنسبة ٢٩ في المئة للمؤمنين. امر عجيب، فمن ناحية نرى الدين يطيل العمر فيما من ناحية اخرى البعض باسم الدين يقصر اعمار سائر المؤمنين عبر العنف الذي يمارس.

صادف تصاعد الاصولية بعد انهيار الاتحاد السوفياتي الذي ادى الى تفجير المشاعر الدينية المكبوتة، وظهور ما سمي الحالة الاصولية التي لم تقتصر على المسلمين، بل طاولت المسيحيين ايضا(...).

وهكذا تبين ان سبعين سنة من الفكر الماركسي لم تتمكن من اخراج الناس عن دينها. وفي منطقتنا كان التجاوب كبيرا مع هذه الظاهرة التي نقلت الصراع العربي الاسرائيلي من صراع سياسي عقائدي الى صراع ديني بسبب ظهور الدين كايديولوجيا قادرة على التعويض عن الفشل الذي اصاب الحركة القومية العربية والهزائم التي لحقت بالانظمة العربية.

حتى الحكومات سارعت الى اللجوء الى الدين بغية تثبيت شرعيتها. لا بد من الاشارة ايضا الى ان العولمة ساهمت في تغذية الاصولية عبر سعي ونضال المجتمعات للمحافظة على خصوصياتها وتميزها خوفاً من الذوبان في النمط الأحادي (...)".

وسأل منسى: "هل يمكن ان يلعب الدين دور المحاور العاقل لا دور الطرف المتصلب المحرض؟ بالطبع، وربما كان لبنان مثالاً في هذا الميدان لانه لا يزال يتمتع بقدرة كبيرة على

الاعتراف بخصوصيات الآخر والاندماج معه، مما جعله رائداً في تجربة العيش المشترك ورسالة للعالم. والأهم انه، رغم موجة التطرف الديني التي تشهدها المنطقة وطالته هو بدوره فانه لا يزال يشكل وحدة في النوع ومكان لقاء انساني بين المسلمين والمسيحيين في ظل انتماء واحد ومجتمع واحد.

بدوره، عرض الحلبي للظروف التي أعطت عن الدين انطباعاً بأنه عنصر تفرقة، خصوصاً بعد ١١ أيلول ٢٠٠١، وما تعيشه الدول من تفجيرات وأعمال تخريب ساهمت في اكساب الارهاب صفة دينية في مدريد ولندن وبالي وتركيا ومصر وفلسطين.

وشدد الحلبي على ان الدين في لبنان لم يشكل ذريعة للحرب اذ ان طيلة الأزمة الداخلية الكبرى لم يطرح اي موضوع ذي صلة بالدين او بالأديان، مشيراً الى ان "المشكلة تكمن دوماً في استغلال السياسة للدين، او ما يعرف بالطائفية السياسية وسوء تطبيق الدستور ووثيقة الوفاق الوطني والقوانين، وليس بالتنوع الديني الذي ميّز لبنان (...). ولكن الدين من وجهة أخرى يشكل حتماً عامل لقاء ومصالحة. ولا بد من الاشارة في هذا السياق الى انطلاقة الحوار الاسلامي المسيحي التي قامت على الوثائق التي اصدرها المجمع الفاتيكاني الثاني، والتي تحدثت عن المسلمين وفيها دعوة لهم وللمسيحيين للعمل معاً من أجل السلام (...). علينا نحن اللبنانيين ان نستنتج العبر من سلسلة الاحداث التي شهدناها أخيراً وهي ان قدر اللبنانيين واحد، أن لا غالب ولا مغلوب بينهم، ان الأزمة الداخلية تؤدي حتماً الى تسلل الخارج في الشؤون الداخلية، وان لبنان بدون مسيحييه يفقد معناه وحتى هذه المنطقة العربية تفقد معناها بدونهم، ونحن وإياهم نواجه التطرف والغلو من كل حدب وصوب وهذا لا بد ان يؤثر على الوجود المسيحي في الشرق ويؤدي الى مزيد من الهجرة ويفقد لبنان صفته كبلد رسالة (...) اذا اكتسب الحوار بين الأديان ميزة التعارف والتواصل واحترام الآخر كما يجب ان يتسم بالعدل بين المتحاورين ليكون هذا الحوار صادقاً نزيهاً، عندها وعندها فقط يعطل الحوار فتيل كل النزاعات ويمنع حصولها أو يؤخرها على الأقل وان هي وقعت فيحد من أضرارها ومفاعيلها السلبية. ولعلنا في لبنان تعلمنا ان لا بديل عن الحوار لان البديل مدمر ولا أحد يخرج منه منتصراً".

أما جرجور، فتحدث عن "التباسات تتناقلها وسائل الاعلام الجماهيرية تتعلق بتقويم سمات المسيحية والاسلام حيال شرعنة أو عدم شرعنة الارهاب"، منتقداً ما يقال عن ان "ثمة حرباً قائمة اليوم بين محور خير ومحور شر يستلهمان تبريراتهما النظرية والفكرية والايديولوجية من الدين، مسيحياً كان أو اسلامياً". وقال: "على هذا الأساس، وجب علينا اذا اردنا التحدث عن دور الحوار الديني في وقف النزاعات، ان نضع الاديان، لاسيما الاديان الابرهيمية الثلاثة والاديان الاخرى الكبرى والتقليدية، في مناخنا العام القائم اليوم، وهو مناخ العولمة (...). واذا استثنينا موقف تكتل المتديّنين في الحوار، وموقف المتطرفين فيه، كيف يمكن الموقف الحواري المؤسس على النقد الايجابي ان يطلق حوارا دينيا يساهم في وقف النزاعات وان يتحاشى الوقوع في مطبات الحوار الديني والتباساته؟ يجب الا نخشى على الاديان والا نخشى منها لربما علينا ان نخاف ممن يستخدمون الاديان وقودا في اذكاء الصراعات السياسية والاقتصادية. لذا على الحريصين بأن تقوم الاديان بدور أنسنة الانسان اكثر فأكثر الانسان الفرد والجماعة وباشاعة قيم السلام والمحبة والعدالة والمساواة، ان يحصنوا المؤمنين بالله كي يبقى الدين واثقا بنفسه دون انتصارية، متواضعا دون انكسار، شجاعا دون تهور (...) ما نخشى منه، على سبيل المثال، ان تستخدم الاديان والطوائف

والمذاهب لازالة صيغة الدولة / الامة الموكدة والموحدة واستبدالها بكيانات طائفية ومذهبية. وفي هذا المنظور، يتم، للأسف، تفتيت الانتماء بالمواطنة الواحدة رغم تعدد الطوائف، لبناء انتماءات وولاءات طائفية ومذهبية. هذا ما نخشى ان يحصل في العراق، وفي السودان بعدما تم التوصل الى اتفاق وطني وقومي بين جنوبه وشماله وبين مسيحييه ومسلميه وجاء مقتل الزعيم جون قرنق ليهدد صيغة الاتفاق الوطني والقومي.

وهذا ما نخشى ان يحصل في سائر بلدان المنظمة المتعددة الاديان والطوائف تحت شكل فيديراليات تؤدي الى اوطان مبنية على الانتماء الطائفي او العرقي.

ان ما نخشى وقوعه يجب الا يؤدي بنا الى الاحباط او اليأس. بل، على العكس، يجب ان يحفزنا لكي نجعل التعددية الدينية والطائفية غنى وثراء لوحدة ضمن التنوع.

ان هذه الوحدة المؤسسة على ازالة التوترات والنزاعات لا يمكن ان تتحقق الا باعتماد المبدأ التالي: الدين لمن اعتنق الدين، والوطن للجميع، والناس متساوون في الانسانية وفي المواطنة".

توقف شمس الدين في مداخلته عند العلاقة الملتبسة بين الايمان والعمل السياسي، مشددا على ان الدين ليس منشأ للنزاع كما السياسة، منتقدا وجود "مجانين بين المسلمين يعتقدون انه يجب اسلمة المسيحيين او ارسالهم الى الجحيم، ومجانين بين المسيحيين يعتقدون انه يجب نصرنة المسلمين لتخليصهم او ارسالهم الى الجحيم. لكل منا مجانينه ويجب التعامل مع الموضوع بحكمة وصبر وتأن، لان الامر ليس دينيا على الاطلاق، لان الله لم يرسل انبياءه حتى يدفعنا الى التقاتل ثم يحاسبنا في يوم الحساب. فمقياس العدل في هذا اليوم سيكون من احسن اكثر الى الآخر".

اضاف: "ليست السياسة في ذاتها امرا صعبا على الاطلاق، هي ببساطة ادارة شأن المجتمع البشري بصلاح وعدالة تسمح له بالتطور والنمو الطبيعيين وتجعله في سلام مع نفسه ومع مجتمعات وشعوب اخرى. (...). ولكن في الواقع المعاش، تعرّف السياسة وتمارس على انها التمكن من انجاز "المراد" بأية وسيلة تقريبا، على حساب كثير او قليل من الناس، وعلى حساب كثير من الاخلاق غالبا او على حساب الله نفسه.

لقد عانينا الكثير في لبنان خلال السنوات العشرين الماضية، جعلونا نتقاتل طائفيا مسلمين ومسيحيين، كذبوا علينا وخدعونا وقالوا لكل منا ان الاخر يريد قتله وابادته وتهجيره. لم تكن الحرب اللبنانية ابدا حربا دينية او في سبيل الدين، بل كانت بسبب ظلم السياسيين وقلة عدالتهم ونسيانهم الله. فالناس تثور ضد الظلم وضد الظالمين، ولم يحدث ابدا ان ثار الناس ضد الله لأن الله هو السلام بالنسبة اليهم (...).

ان تجربتنا في العيش المشترك فضلا عن الاثمان الغالية التي دفعناها جعلتنا نقبل الاختلاف ونقبل الغير كما هم وليس كما نريدهم ان يكونوا. وحربنا في لبنان جعلتنا نقتنع اننا نحن الذين نموت مجانا على غير اسلامنا واننا نحن الذين نموت مجانا على غير مسيحيتنا. لقد اكتشفنا كمسلمين ان اسلامنا ناقص ومشوه من دون المسيحيين في لبنان وان الله الذي يدعونا كمسلمين الى الحوار مع اهل الكتاب والى التعاون والتلاقي معهم ومع غيرهم لإغناء

انسانيتنا حتى نتشبع جميعا بروح الله وبرحمته لا يمكن ان يطلب منا ان نقتلهم او نقاتلهم لمجرد كونهم مسيحيين. كما اننا تعلمنا او بالاحرى تذكرنا ان الامة الاسلامية ليست مجتمعا دينيا صافيا وليست مجتمعا عرقيا صافيا حكرا على المسلمين، بل هي تضم الجميع، مسلمين ومسيحيين ويهود ايضا. وهي لا تكون الا كذلك ولا يرضاها الله الا كذلك.

ان فكرة الدولة، ومفهومها عند الله لا يقومان على حكم الناس رغما عنهم بل على ادارة شؤونهم برضاهم وقبولهم. كما ان حياتنا في هذه الارض هي امانة لدينا يجب ان نحسن الاستفادة منها قبل ان يستردنا الله اليه، كذلك حياتنا وقيمتها ومستقبل اولادنا كلها امانة في ايدي السياسيين الذين يتولون ادارة شؤون مجتمعنا ويجب ان يحسنوا حفظ هذه الامانة بصدق، بصدق معنا وبصدق مع الله (...). نريد ان نصل الى يوم نستطيع فيه دفن سياسي شريف في قبر واحد".

النهار ١٢ آب ٢٠٠٥

١٠. تطوّع

متطوّعون من كل المناطق ومعهم فرنسيّون يعمّرون الحجر والوحدة, شباب 'فرح العطاء' في سجني صور وجبيل ومدرسة عين الحلوة:

سجن صور بناه العثمانيون بهندسة كانت تناسب تلك الايام. والدولة اللبنانية على مرّ اكثر من مئة سنة لم تتمكن من تغيير تلك المعالم القاسية، بل كانت الظروف تجرّها الى التشدد في قساوة تلك الهندسة.

باب الزنزانات بارتفاع رجل عادي، اذا جلس احد السجناء قربه منع الهواء عن رفاقه! شبابيك الزنزانات مطلة على الشارع ومنازل الجيران فاقتضى احكامها بالواح حديد مبخشة تسمح ببعض الهواء وتحوّل الايام الى ليال متتالية.

سجن جبيل ليس بحالة افضل، وقيادة الدرك متحسسة لاهمية تحسين السجون، لانها تدرك ان قساوة الهندسة تنعكس قساوة في تصرفات السجناء.

"ان تحسين السجن يريح السجناء فتخف المشاكل" عبارة سمعها متطوعو جمعية فرح العطاء من قياديين في قوى الامن، فارتاحوا لان النظرة الواحدة باتجاه الافضل تجعل في التعاون اكثر انتاجا واكثر فعالية.

وهكذا انطلق علي وسميه وطوني، من الجامعات الى صور وجبيل ومعهم العديدون. المتطوعون يتحركون في السجن تحت انظار السجناء.

لا تتعلق المسألة فقط بطرش وتبليط وانارة بل بتفاعل انساني يعيد الرجاء الى من كسرت قساوة الحياة قلبه، وتشدد روابط التواصل مع المجتمع، ليثق السجين انه انسان له اهميته كما أي شخص آخر، وانه مهم في نظر شباب جاؤوا من كل لبنان ليمضوا فترة العطلة معه في السجن، فينشروا الحيوية والنشاط والمثابرة والامل بغد افضل.

عندما دخل المتطوعون الى زنزانات السجناء لالقاء التحية، ارتسمت بعفوية سريعة الابتسامات على وجوه الجميع!

وبدأ المتطوعون يتقاسمون مع السجناء ليس فقط المكان بل ايضا مساوئه. انهم يعملون في امكنة هواؤها قليل ونورها قليل حتى في شبه ظلمة احيانا.

ويخبر سعيد بفرح كيف قتل عقربا وهو يعمل، لكن ما هم! المتطوعون في سن تضج بالنشاط، تغريهم كل تلك المشقات ليجتازوها ويصبح السجن لائقا بكرامة الانسان.

اما سعد ابن الثلاث عشرة سنة فبعدما زار المتطوعين لم يرغب في العودة الى المنزل تحمس للتطوع معهم، ولكن عندما يصبح اكبر".

ولم يكتف الشباب بسجني صور وجبيل، بعدما كانوا في فصل الشتاء أهلوا سجن عاليه. "فنشاطهم لا يقتصر على مكان او زمان" يقول ملحم خلف من ادارة فرح العطاء. "يفهمون الحضارة انها تتجلى في مكانين في السجون وفي المدارس ويعون ان الحضارة في لبنان منذ ان ولد بشر على هذه الشواطئ وفوق تلك القمم.

ففي طريقهم الى صور، تنبهوا الى مدرسة عين الحلوة الرسمية، ينقصها ملعب وحائط وبعض الرسوم. ولكن لماذا؟ يسأل ويجيب "لأن مواصفات المدرسة كما شاهدوها لا تريح التلامذة ليأتوا اليها بشغف وليدرسوا فيها بشغف. والمتطوعون حاضرون ليقوموا ببعض الاعمال فتغير معالم المدرسة".

لقد رمموا ثلاث مدارس خلال العام الماضي في تل بيبة وشيخ زناد في عكار والمدرسة الرسمية في ساحل علما في جبل لبنان.

هذه السنة اندمجوا مع المجتمع الصيداوي وخصوصا مع جمعية النجدة الشعبية وجمعية "التنمية للانسان والبيئة" و"شباب المستقبل" وبلدية صيدا وبلدية القرية.

المشهد يختلف عن السجن. الشباب يعملون في الهواء الطلق تحت أشعة الشمس اللاهبة، هذا يحف حائط، ذاك يطلي الحائط. متطوعة تجر عربة رمل ويساعدها رفيق لها.

الحياة عادت الى المدرسة في الصيف، لكن المقاعد في الخارج تتجدّد وتتحضر لسنة دراسية أجمل. المقاعد فارغة، والجامعيون بثياب "فرح العطاء "تحولوا عمالاً من دون أجر.

ما يريدونه هو ان يروا المدرسة أجمل، وتلامذتها لهم ملعبهم كما لهم المقاعد.

الأب جان روكيت الفرنسي، وهو المدين بالفرح للبنان، وللسنة الثامنة عشرة يمضي صيفه في لبنان، ليصبح متطوعاً رساماً على جدران لبنان. ماذا سيرسم؟ يضمن رسومه رسائل السلام والعيش معاً والتنوع الحضاري والبحر الازرق والماء الصافي والجبال الخضراء وعلم لبنان. يدرس موضوعه، بصمت، يضج بالألوان وبفرح ينتشر حيث يحل. انه فرنسي الهوية ولبناني القلب.

فيليب صديقنا في "النهار" صاحب الابتسامة الصافية كقبلة المعطاء، يدور حول البناء، وفوق مساحة التراب التي ستتحول ملعباً. رغم عملهم الصامت ضجت بهم صيدا، فتفاعلت بمحبة معهم، لان المحبة عدوى !

شعلة صيدا لها أهميتها وخصوصيتها. فالتلامذة الذين ستستقبلهم المدرسة السنة المقبلة سيفتخرون بشباب لبنانيين تركوا على جدرانها ثلاث بصمات هي مبادئ المحبة والتسامح والاحترام.

ومن قال ان الشباب يعرفون التعب. فباب التبانة في طرابلس تنتظرهم ليكملوا بعد أيام حملة تأهيل حي بعل الدراويش في مرحلته الثالثة وتجميل "الحارة البرانية".

النهار ٢ آب ٢٠٠٥

١١. معوّقون

معوّقو راشيا يناقشون الإجحاف في خدمات الوزارة. دراسة جامعيّة تدعو إلى فتح مركز لتخفيف الأعباء:

" واقع المعوق التعليمي والخدماتي في منطقة راشيا، ومدى الدور الذي تلعبه وزارة الشؤون الاجتماعية في تقديم الخدمات للمعوق، وإشكالية الاستجابة لخدمات البطاقة الرعائية

التي تصدرها الوزارة من قبل المستشفيات" كان هذا هو العنوان الذي تمحور حوله النقاش، في لقاء عشرات المعوقين من أبناء المنطقة، الذي استضافه مركز جمعية الرؤيا للتأهيل والرعاية في ضهر الأحمر قضاء راشيا، بحضور رئيس الجمعية الدكتور ناصر أبو لطيف.

بداية استعرض المعاقون المشاكل التي يواجهونها على المستويين الخدماتي والرعائي من قبل الوزارة، والتي اعتبروها لا تفي بالغرض المطلوب، لافتين الى النفقات العالية التي يتكبدها المعاق، والمشقات التي يعانيها لتأمين حاجاته الضرورية، وحصوله على البطاقة أو تجديدها، خصوصاً أن أقرب مركز لتقديم هذه الخدمات يبعد عن المنطقة مسافة تتعدى ال٨٠ كلم. وطالبوا الوزارة بفتح مركز في راشيا وإعطائه صلاحية إصدار البطاقات وتأمين الخدمات أسوة بسواه.

وفي هذا الإطار تشير " السفير" الى دراسة ميدانية عن واقع الإعاقة وسياسة وزارة الشؤون تجاه المعوقين في منطقة راشيا، أعدتها الطالبتان سوسن أبو حلا، وكوثر الشامي لنيل الإجازة في الإشراف الصحي الاجتماعي من كلية الصحة في البقاع، تحت إشراف الدكتور توفيق أبو زيد، والمدربة المشرفة ردينة الخوير، حيث أظهرت الدراسة وجود ٢٣٤ حالة إعاقة في ١٧ قرية من أصل ٢٦، منهم ١٣٥ حالة تحمل بطاقة الإعاقة الشخصية، أي ما يعادل ٥٨ بالمئة من إجمالي عدد المعوقين، فيما ٩٩ حالة لا تحملها، أي ما يعادل ٤٢ بالمئة من العدد المستهدف بالدراسة. وبينت أن نسبة ٥٩ بالمئة من الذكور يحملون بطاقة الإعاقة بينما تتدنى هذه النسبة عند الإناث المعوقات الى ٥٥ بالمئة، وعزت الدراسة ذلك الى مفاهيم المجتمع الذكوري الذي يتقبل إعاقة الذكر أكثر من إعاقة الأنثى، ولاحظت أن أصحاب الإعاقات الحركية هم الأكثر إقبالا على الحصول على البطاقة، يليها الإعاقات العقلية فالسمعية ومن ثم البصرية، واستنتجت الدراسة من ذلك أن أكثر المستفيدين من الخدمات التي تقدمها وزارة هم أصحاب الإعاقة الحركية، كونها تعتمد على تقديم المعينات الحركية، فيما تتدنى هذه النسبة عند الإعاقات البصرية نظراً لعدم اتساع الخدمات المقدمة لهذه الفئة.

ولاحظت الدراسة في المقابل غياب المستويات الثانوية والجامعية في أوساط المعوقين، وعزت ذلك الى قلة وعي الأسر، ونظرتها الدونية الى المعوق، واعتباره غير قادر على اكتساب العلم، وتدعم هذه النظرة، ندرة وغياب المؤسسات التربوية المتخصصة في المنطقة.

السفير ٦ آب ٢٠٠٥